المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية

المرصد الإجتماعي التونسي

الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في تونس

التقرير السنوي

2019

المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية
المرصد الإجتماعي التونسي

الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في تونس 2019

فريق العمل :

إعداد : هدى العربي

نجلاء عرفة
خليل الشيخاوي
أسماء سحبون
ريم سوودي

الفهرس

مقدّمة 1

الإشكالية 2

الأفكار الموجهة لهذا التقرير أو فرضيات العمل 2

منهجية العمل 2

أهداف التقرير 3

الإطار المفاهيمي للعمل 3

I. الحركات الاجتماعية الجديدة تعبيرة غاضبة لمجتمع المخاطر والأزمات ... 4

توزع الحركات الإجتماعية خلال 2019 10

II. الحركات الاجتماعية المحتجة ترجمة حقيقية لحقوق مواطنية منتهكة 17

آليات الاحتجاج 26

الفاعلون 26

فضاءات التحركات 27

توزع الحركات الاحتجاجية الاجتماعية حسب الولايات 2018-2019 28

III. الحركات الاجتماعية المحتجة تعرية للمشاكل التنموية في الجهات وفي القطاعات 30

توزع الاحتجاجات الجماعية حسب القطاعات 33

VI. البدائل التنموية الجادة لمجتمع يبحث عن تحقيق التاريخانية..... 36

خاتمة 55

مقدمة

نشأ مفهوم "الحركات الاجتماعية ليعبر عن حالة من الاغتراب السياسي والثقافي والاجتماعي، سادت بين فئات محددة من العمال والشباب والطلاب منذ فترة الخمسينيات من القرن العشرين، ثم زادت حدتها خلال فتره الستينيات، حتى بلغت ذروتها عام 1968 مع تفجر ثورة الشباب وفي سنة 1978 مع الحركة العمالية، فللحركات دور محوري في تشكيل المجتمع لذاته وفي تحقيق مسار توجهه، بداية بحركة الطلبة وصولا إلى الحركات الجديدة لحقوق الإنسان المدنية والاقتصادية والثقافية، واليوم برزت الحركات الاجتماعية المنادية بحقوق الإنسان في أوج ظاهرة العولمة فبرزت كرافضة ومتمردة وناقدة لآثارها وهو ما يكشف لنا المشكلات الحقيقية التي يعيشها المجتمع التونسي وما يدفعنا للحديث عن بدائل تنموية حقيقية مناهضة لهذه العولمة ولمنطق السوق المتوحش، ومن هذا المنطلق هناك موجات فكرية عديدة تناولت جدلية العلاقة بين الحركات المحتجة الاجتماعية وحقوق الإنسان فهناك من تطرق لها من خلال نظرية تشكيل البنية لأنتوني جيدنز، الذي أكد على فهم الطريقة التي يتشكل بها البناء الاجتماعي، من خلال الممارسات البشرية، الأمر الذي يؤكد أهمية دراسة الحركات الاجتماعية، باعتبارها ممارسات تعمل على صياغة وتشكيل عالمنا المعاصر، مع النظر لحقوق الإنسان باعتبارها بناء قائم على تشكيل جزء كبير من ممارسات الأفراد بالمجتمعات، وهكذا في علاقة جدلية بين البناء والفعل، أي بين الحركات الاجتماعية وحقوق الإنسان، أيضا هناك من تناولها من المنطلقات النظرية للموجة الثالثة لنظرية العولمة فتساعدنا على فهم العلاقة بين تنامي ظاهرة العولمة، وبين كل من الحركات الاجتماعية وحقوق الإنسان، ففي الوقت الذي أدت فيه العولمة إلى سيادة الكثير من صور اللامساواة والظلم على مستوى العالم، إلا أنها قدمت لنا فرصا لمواجهة آثارها السلبية، من خلال زيادة وعي الأفراد على مستوى العالم، بما لهم من حقوق، من خلال إطلاعهم على تجارب الآخرين على مستوى العالم عبر أدوات العولمة ذاتها من تكنولوجيا الاتصالات والإنترنت، زد على ذلك مقاربة نظرية أخرى تعتبر أن الحقوق هي وليدة الحركات الاجتماعية الجديدة تنبع مُنطلقاتها ومضامين معانيها وأشكالها وتحولاتها من الذات الفاعلة التي تراهن على نموذج مجتمعي جديد يحارب منطق العولمة ومنطق تشظي المجتمعات وتفتيتها ويعتبر أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية رهان لا يجب التخلي عنه وهي زاوية نظر"الان توران" والتي سنتبناها في تحليلنا لهذا التقرير.

ويعتبر السياق التونسي دائما محملا بخصوصية السلمية للحركات الاجتماعية الاحتجاجية في موجتها الثانية مقارنة بباقي البلدان العربية خلال هذه السنة سواء في العراق أو لبنان أو غيرهم من الدول.

الإشكالية

إلى أي مدى يمكننا القول بأن الحركات الاجتماعية المحتجة في تونس هي تعبيرة عن تغييب وانتهاك حقوق المواطن التونسي؟ هل أن هذه الحقوق مدسترة أم لا؟ هل أن سياسة عدم التحاور وتجاهل الدولة لهؤلاء الأفراد هي الدافع الحقيقي لهذه الاحتجاجات أم أن الخيارات التنموية المتذبذبة والمشوهة لا تخدم مصالح الاقتصاد التونسي بل تعكس في عمقها أزمات حقيقية يتخبط فيها المواطن التونسي؟ وهل أن تبني المؤسسات الاقتصادية مفهوم المسؤولية المجتمعية في القطاع العام والخاص يخفف وطأة الأزمات التي يعيشها المواطن؟ وكيف تتجلى سلمية الحركات الاجتماعية في السياق التونسي وعبر أية آليات؟

الأفكار الموجهة لهذا التقرير أو فرضيات العمل

- إن الاحتجاجات الاجتماعية ليست معطلا للمصالح الاقتصادية بل هي تعبر عن انتهاك حقيقي للحقوق اجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المنتهكة ولا يتمتع بها المواطن التونسي رغم أن القانون التونسي يحميها ويعتبرها دستورية.

- تكشف الاحتجاجات الاجتماعية في كل الجهات وفي كل القطاعات عن مشاكل حقيقية للتنمية (التفاوت بين الجهات، غياب العدالة الاجتماعية في الإنتاج والتوزيع، اتساع ظاهرة الفقر والبطالة ....) وهذا ما يستدعي طرح بديل تنموي جدي ومسؤولية مجتمعية للفاعلين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص.

منهجية العمل

إن هذا العمل هو ثمرة تجميع ورصد لكل المعطيات والأرقام حول حركات الاحتجاج في تونس من خلال ما يقوم به فريق عمل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر مخرجات الإعلام المسموع والمكتوب من إذاعات وتلفازات وجرائد تصدر يوميا في تونس ومن إعلام الكتروني سواء عبر الشبكات الاجتماعية أو ما يرسل عبر البريد الالكتروني للمنتدى وأيضا نتيجة عمل ميداني لفروع المنتدى في الجهات سواء من خلال الإشعارات التي تصلهم من المواطنين ومن جمعيات ومنظمات المجتمع المدني أو كذلك ما يوثقه فريق المنتدى وما يواكبه على ارض الواقع.

أهداف التقرير

- الكشف عن خلفيات الاحتجاجات الفردية والجماعية كالتزام بمبادئ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية المدافعة عن حق المواطنين في المطالبة بحقوقهم التي فرضها الدستور التونسي والتقليص من الهوة العميقة بين التشريع والواقع التونسي.

- الحياد في رصد وتحليل الظواهر الاجتماعية بعيدا عن الانطباعات والمواقف الإيديولوجية للتشخيص والكشف السوسيولوجي الموضوعي خدمة للمجتمع بفاعليه لعلنا نستشرف حلولا تغير واقعهم الاجتماعي.

- الإيمان بالفعل الاحتجاجي هو فعل مواطني واع يعبر عن الحاجات الأساسية والضرورية للمجتمع.

- الاجتهاد والمثابرة في العمل الميداني رغم صعوبته لجمع المعطيات اللازمة ليكون المنتدى الجهة المرجعية الرئيسية والمنجزة لكل النسب والأرقام الجديدة الخاصة بالحركات الاجتماعية الاحتجاجية في تونس.

- التمكن من رسم ديناميكية الحركات الاجتماعية في مسارها خلال سنة 2019 من خلال أصناف هذه الحركات والقطاعات التي تمسها وجغرافيات الرفض والتمرد التي تتأجج خلالها، وفي سياق العطالة السياسية المدعومة باستراتيجيات إعلامية لشيطنة هذه الحركات باعتبارها كابحا للتنمية والاستثمار.

- التأكيد على العلاقة العضوية بين الأفعال الاحتجاجية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية فهما وجهان لعملة واحدة و لا يمكن الحديث عن واحدة دون أخرى ومن هنا نؤكد أن الاحتجاج يقوم به الأفراد من اجل انتزاع حقوقهم المغتصبة للعيش بكرامة وبإنسانية.

الإطار المفاهيمي للعمل

الحركات الاجتماعية الجديدة- الاحتجاج- الحقوق - الأزمة- التنمية- المسؤولية المجتمعية – المجال العام – مجتمع المخاطر.

I. الحركات الاجتماعية الجديدة تعبيرة غاضبة لمجتمع المخاطر والأزمات

إنّ التنظيرات المعاصرة في علم الاجتماع أرست علاقة جديدة بين الفرد والمجتمع بما أنّه أضحى هناك نوع من التلازم والتوازن بين الفاعل والنسق، وهو ما يُحيل على الحركة لأنّ النسق الاجتماعي هو نسق متحرّك ومتحوّل باستمرار من خلال انخراط الفاعلين ضمن الفعل الجماعي انخراط يحمل الكثير من الالتزام بقضايا المجتمع وانتماء إلى قوة مجتمعية بعينها ضد خصم ما أي أنه صراع من أجل الوجود والتعبير عن الحق في الحياة بإمكانية من الإمكانيات وبصفة متفاوتة بين النشطاء الاجتماعيين ليساهم هؤلاء بكثافة في تحويل اتجاهات التّغيير الاجتماعية، وفي صياغة الرأي العام وبناء الهويات الاجتماعية والمناويل[1] التنموية التشاركية.

وتبعا لذلك فقراءة الواقع ومساءلته وتقديم الإيضاحات الضرورية حوله[2] يجب أن نأخذه بمحمل الجد والحذر معا، ومن هنا سنحتاج إلى مفهوم الحركة الاجتماعي كآلية لفهم الواقع الاجتماعي ومجرياته في سياقات قد تتوفر وقد تغيب فيها بالضرورة بعض أركان الحركات الاجتماعية كما صاغتها الأدبيات الغربية، خصوصا وأنّ مفاهيم الحركة الاجتماعية تشتبك مع مفاهيم التنظيمات النقابية وأشكال الفعل الجماعي والاحتجاج والمجتمع المدني.

فالحركات الاجتماعية ورغم هامشيتها يمكنها أن توجه التاريخ وجهة جديدة وأن تكون قادرة على استقطاب فاعلين جُدُدٌ لهم مواقعهم داخل النسق المجتمعي، قادرين على إحداث موازنات جديدة يمكن أن تتجاوز أحيانا إطارها المحلي والوطني لتُدوَّل وهذا بشروط[3]. كما شكّل اهتمام العديد من الباحثين أمثال "الآن توران" تجاوزا للتجارب التاريخية والتنظيمات الاجتماعية لاعتبار الحركات الاجتماعية أداة تحليلية بعينها تمكّننا من فهم الصراعات الاجتماعية والرهانات التي تحكمها في نسق اجتماعي ما.

فتتجاوز مطالب المجموعة أو الطبقة لتساءل الهيمنة الشاملة بهدف مراقبة التطور لقيادة المجتمع نحو التاريخانية أو للتحكّم في التوجهات الثقافية للتغيير الاجتماعي، أي أنها محصلة تاريخية لتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، تأخذ فيها شرعية مؤسساتية يعبر من خلالها الفاعلون على

---

[1] جمع منوال تنموي

[2] WIEVIORKA Michel, 2016 , « Postface » in Mouvements sociaux .quand le sujet devient acteur, Geoffrey Pleyers et Brieg Capitaine (dir), Paris, éditions de la maison des sciences de l'homme.

[3] TILLY Charles, 2004, Social mouvements 1768-2004, ParadigmPublishers, LLC

الصراع القائم مع الفاعل المضاد وما اكتسبه من هوية جديدة خلال عملية التعبئة التي تقوم على تنسيق غير رسمي بين الفاعلين المتقاسمين لأهداف مشتركة والمنخرطين في صراع مع فاعل مضاد بعدة أشكال رافضة وما اكتسبه من تنشئته ضمن هذه المؤسسة بخصوصيتها واستراتيجياتها وتنظيماتها ومرتكزاتها وأبعادها ومجال فعلها ونماذجها ارتكازا على ما تفرزه من خطاب يكون المرجع بالنسبة إلى الباحث لتحليله والانتباه إلى المحدّدات الاجتماعية لعملية التعبئة والمعيش اليومي أين يكون التفاعل والمشاركة في الفعل. خطاب يمكن أن نفهم من خلاله" روابط الهيمنة التي تكون موجهة للمشروع التاريخي الجديد ومحدّدة لنظام سياسي جديد".[4]

لقد أشار اريك نوفو Erik Neveu[5] إلى أنّ الحركة الاجتماعية هي أهم أداة تحليلية لمتغيرات الواقع الاجتماعي نظرا لكونها ملتقى لثلاث نقاط، أولها كونها أشكالا للمشاركة السياسية، ثانيها بكونها المرجع الذي يعرفنا بالإشكالات العامّة التي يدور حولها الحراك بدوافعه وحيثياته ثم لكونها فضاءً للتعبير عن هويات جماعية بطرق معيشية، تتداخل في المجتمع، ويعتبرها فرنسوا شازيل François Chazel مقاولة جماعية للاحتجاج لفرض تغييرات عميقة في البنية الاجتماعية والسياسية بوسائل لا مؤسساتية، علاوة على ذلك هي أداة لفهم الصراعات والرهانات داخل النسق المجتمعي، أما الان توران Alain Touraine فهي فاعل- هوية- فاعل مضاد، إضافة إلى ذلك " تمثّل ظاهرة جوهرية في المجتمع وليست حدثا استثنائيا"[6]، كما تجمع كلّ التنظيرات حول أبعاد الحركة الاجتماعية (بعد تاريخي، بعد جماعي، بعد مضطرب، بعد اجتماعي، علائقي تواصلي، بعد اقتصادي، ،بعد سياسي، بعد ثقافي، بعد رمزي، بعد دينامي)، وبعد تاريخي يتمثل في كونه المحصلة التاريخية لجملة من الأحداث التي أفرزتها تراكمات سياسية في مستوى النسق وفاعليه، وتختلف هذه الحركات الاجتماعية من فترة تاريخية أخرى ومن سياق آخر وهي مؤسّسة جماعية تسعى إلى تغير البنية الاجتماعية والسياسية وهي قادرة على تنشئة الفاعلين، وتنظيم صفوف تحركهم وابتكار أشكال نضالهم ووسائل تواصلهم، وتعبيرهم عن مطالبهم من خلال عملية التعبئة ضمن مجال فعل جماعي يتطور وفق الدرجات ومستويات الديمقراطية.

---

[4] PIERRE Cours-Salies et MICHEL Vakaloulis, 2003, « Quelles sociologie des mouvements sociaux ? », p 128, in Les mobilisations collectives une controverse sociologique, Paris, Puf.

[5] NEVEU Erik, 1996, Sociologie des mouvements sociaux, Paris, La Découverte.

[6] TOURAINE Alain, 1978, La voix et le regard, Paris, Seuil, p45

أما "تيلي" فيرى أنها ترتكز على ثلاثة عناصر (مجموعة المطالبين الناذرين أنفسهم للمطالبة، المستهدف الذي توجّه إليه المطالب، وجمهور من نوع آخر مثل القاعدة الشعبية، الحلفاء) ووجود الحركة يتأسّس من التفاعل بينهما وتتطور من وجود الحملات Campaign التي تتطلب "مجهودا عاما مستداما ومنظما، يُملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة"[7]، وتتميز الحركات الاجتماعية عنده بأربعة عناصر أساسية هي" الجماعية فهي عبارة عن جماعة من الناس يعملون معًا و وحدة الأهداف والوسائل فهي تقوم على توحيد الرؤى حول الهدف المشترك من العمل الجماعي لإحداث التغير داخل مجتمعهم و تنظيم غير رسمي فهناك انتشار نسبي للجماعية مع مستوي منخفض من التنظيم الرسمي و التلقائية فتتميز أساليب العمل والأفعال بدرجة عالية نسبيًا من العفوية والتلقائية، كما تتخذ طابع غير غير مؤسسي، إلى جانب أشكال غير تقليدية ومبتكرة للفعل".[8] كما يرى " تلي " أن الحركة الاجتماعية تقوم على تآلف ثلاثة عناصر أساسية هي:

- الحملة Campaign : وهي عبارة عن مجهود عام مستدام ومنظم، يُمْلِي مطالب جماعية علي سلطات مستهدفة.

- ذخيرة الحركة الاجتماعية Social Movement Repertoire : ويري "تشارلز تلي" أنها عبارة عن توظيف لأساليب ممكنة من بين أشكال العمل السياسي، مثل: (إقامة جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، وعقد لقاءات عامة، والسير في مسيرات ومظاهرات، وتنظيم الاعتصامات، وحملات المناشدة، والبيانات الإعلامية والصحفية، ونشر مطويات أو كراسات سياسية)؛ ومن ثم يقصد بكلمة "Repertoire": مجموع الأداءات والأنشطة المتضمنة في الحركة الاجتماعية من مظاهرات ومسيرات و اعتصامات وبيانات... وغيرها من الأساليب.

- عروض الوقفة: وهي عبارة عن تمثيل المشاركين بالحركة الاجتماعية لجملة من الصفات العامة في المجال الاحتجاجي، هي: (الجدارة، والوحدة، والزخم العددي وأخيرًا الالتزام تجاه أنفسهم أو تجاه القاعدة الشعبية التي يمثلونها في الحركة).

---

[7] تيلي تشارلز،2005، مرجع سابق، ص37

[8] Sztompka, Piotr. The Sociology of Social Change.(London: Blackwell Publishers, 1993) p.p. 275- 276.

وبشكل عام يتم النظر إلى الحركات الاجتماعية باعتبارها جهود منظمة يبذلها عدد من الناس المؤثرين تهدف إلى تغيير أو مقاومة تغيير جانب أساسي أو أكثر في المجتمع... واليوم يستخدم مفهوم الحركات الاجتماعية للإشارة إلى الجماعات والتنظيمات التي تقع خارج الخط الأساسي للنظام السياسي والحركات الاجتماعية الجديدة "أصبحت تمثل في العقود الأخيرة من القرن العشرين مصدرًا متزايد الأهمية للتغيير السياسي."[9] بأنها: "تجمعات تنشط خارج نطاق القنوات المؤسسية النظامية؛ من أجل تعزيز أو مقاومة التغيير، سواء داخل مؤسسة أو نظام أو مجتمع ما أو على مستوى النظام العالمي ككل"،[10] وهناك من يراها مجموعة أنشطة جماعية منظمة حرة، تعمل من خلال أنماط غير مؤسسية، من أجل إحداث تغير داخل المجتمع.

أما الحركات الاجتماعية الجديدة فهي شكل متميز للحركات الاجتماعية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية لتعبر عن مصالح ضيقة لجماعات صغيرة منظمة من الناس انضموا لتحقيق هدف مشترك ليغيروا جزء من أوضاعهم السائدة والتي لا يرضون عنها، ومن أمثلتها الحركات الطلابية المتطرفة التي ظهرت في العقد السادس من القرن العشرين والحركات السياسية المتعددة مثل حركات الزنوج السود وحركات تحرير المرأة وحركات البيئة، وتمتاز الحركات الاجتماعية الجديدة بأربع مميزات أساسية ميزتها عن الحركات الاجتماعية التقليدية، حركات الحقوق المدنية والسياسية تتمثل أهدافها في تغيير القيم الثقافية والاجتماعية على المستوى الفردي أكثر من تغييرها على مستوى الأبنية الاجتماعية كما كان سائدا في الحركات الاجتماعية التقليدية، أما قاعدتها الاجتماعية فهي الطبقات الاجتماعية المتنوعة والمتعددة ووسائل فعلها تعتمد على تعبئة وتحريك الجماهير في اتجاه محدد كوسائل سياسية حديثة للتأثير على الدولة وأما أشكال تنظيمها فهي ترفض الاعتماد على نماذج التنظيم البيروقراطي الرسمي وفضلت الاعتماد على نماذج تنظيمية أكثر مرونة تتيح لأعضائها المرونة والفعالية في المشاركة.

لقد وضع علماء الاجتماع مجموعة من السمات المميزة للحركات الاجتماعية الجديدة وهي أنها لا تتحدد في إطار طبقة معينة بل تتبنى هويات متنوعة عابرة للطبقات وكونها تعتمد على التنظيم غير الرسمي وغير المقيد. أما أهدافها فهي ثقافية اجتماعية بالمقام الأول وليست سياسية بشكل مباشر، كما تتميز بمستوى وعي مرتفع وهي أقل اهتماما بالمواطنة وبالتالي لا تهتم بالسلطة السياسية، ولكنها في نفس الوقت تهتم بزيادة حجم المجتمع المدني

[9] مارشال، جوردون، وسكوت، جون. موسوعة علم الاجتماع- مجلد 2. ترجمة: محمد الجوهري وآخرون. (القاهرة: المجلس الأعلي للثقافة- المشروع القومي

[10] Smelser, Neil J. & Baltes, Paul B. (editors).InternationalEncyclopedia of the Social and Behavioral Sciences.Vol. 21. (New York: Elsevier science Ltd, 2001) P. 14348

وزيادة مساحة الاستقلالية الذاتية كما "تفترض وجود الاختلافات مسبقا داخل المجتمع والدولة والاقتصاد، ومن ثم تبنى سياساتها وأهدافها على حقيقة تلك الاختلافات وتعمل على توسيع الفضاءات الاجتماعية".[11]

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى الحركات الاجتماعية الجديدة إلا أن تزايد معدلات انتشارها عالميا يؤكد على رغبة المواطنين على مستوى العالم في تحقيق المشاركة بفعالية في العمل السياسي داخل مجتمعاتهم "على الرغم من عزوفهم عن المشاركة السياسية عبر الطرق التقليدية مثل الإدلاء بالأصوات في الانتخابات السياسية العامة، واتجاههم إلى المشاركة السياسية المباشرة من خلال الطرق غير التقليدية من الاعتصامات والاحتجاجات والمظاهرات، وتكوين حركات اجتماعية جديدة تمثل إحياء للمبادئ والممارسات الديمقراطية في بلادهم".[12]

لقد برزت الحركات الاجتماعية المحتجة في تونس ببروز الأزمات والمخاطر الاجتماعية ويمكننا تعريف مجتمع المخاطر بكونه مفهوما سوسيولوجيا من أكثر المفاهيم التي حظيت بشهرة عالمية في تناول ظاهرة العولمة وآثارها المتعددة، إذ ينظر بعض الباحثون إلى مجتمع المخاطر في بعده العالمي والدولي باعتباره نمطًا متأخرًا من أنماط المجتمع الصناعي، تعزى كثير من مخاطره إلى الآثار المترتبة على التقدم الصناعي والتقني والتكنولوجي، مع العمل على تحقيق السلامة والأمن الإنساني الكوني والذي يتم من خلال تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية الكبرى القائمة على التضامن الإنساني الكوني، في سعي البشرية لتحقيق الأهداف العليا للإنسانية وتجاوز المخاطر العالمية، والتي أصبحت تتجاوز حدود الزمان والمكان، فحادثة نووية في مكان ما قد تمتد جغرافيًا لتؤثر على مناطق أخرى حول العالم، كما قد تمتد آثارها عبر الزمن لتحمل آثارًا وراثية وجينية عبر الأجيال المختلفة، و هذا يسلط الضوء على الدور العظيم الذي تضطلع به الحركات الاجتماعية في التعامل مع المخاطر والأزمات التي ينتجها مجتمع المخاطر العالمي، إذ تعمل تلك الحركات على التصدي لها، كما تعمل على توجيه الجهود نحو بناء مجتمع عالمي أفضل، تقل فيه هذه المخاطر و الأزمات، كما يتطرق "مانويل كاسيلز Manuel Castells " لهذا المفهوم إذ يضيف أن "انتشار المعلوماتية" داخل مجتمع المخاطر العالمي، يعمل على تطور "الحركات الاجتماعية المناهضة لما هو قائم، مثل الحركات المناهضة للعولمة، وللحداثة، وللتفاوت الطبقي، ولعدم العدالة في توزيع وفي نشر المعلوماتية الرأسمالية، والحركات المناهضة للاستغلال، والاستبعاد الاجتماعي وتهديد الهوية والذات".[13]

---

[11] عزة خليل (محرر) وآخرون، الحركات الاجتماعية في العالم العربي: دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر، السودان، الجزائر، تونس، سوريا، لبنان، الأردن، القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، 2006، ص 35

[12] جيدنز، أنتوني و بيردسال، كارين. علم الاجتماع مع مدخلات عربية. ط4. ترجمة: فايز الصياغ. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005). ص 488

[13] Ritzer, George. Sociological Theory. 5 th ed. (USA: McGraw- Hill Inc., 2000) pp. 560- 583.

أما "ألريش بك Ulrich Beck " فيرى أن المجتمع الصناعي التقليدي قد بدأ في الاندثار في ظل الثورات التكنولوجية والتقنية الهائلة التي نحيا في ظلها الآن، لتتحول المجتمعات ويظهر نمط مجتمعي جديد هو "مجتمع المخاطر أو مجتمع الأزمات أو عالم الفوضى"، والذي يتميز بالآتي: (غياب أنماط الحياة المستقرة، ومعايير السلوك الإرشادية، وتزايد عدم اليقين على المستوى العالمي في ظل تزايد الأزمات العالمية، علاوة على تزايد الثورات المتجددة في مجال التكنولوجيا وما يترتب عليها من آثار إيجابية وآثار سلبية مدمرة محتملة في المجالات النووية والمحاصيل المعدلة جينيا)؛ ومن ثم يؤكد "بك" أن إدارة تلك المخاطر لا ينبغي أن تقتصر على الدول القومية فحسب، بل ينبغي أن تمتد مسؤوليتها لتشمل كل من: (السياسيين- العلماء- جماعات المواطنين- الحركات الاجتماعية)، ويركز ايضا على الحركات الاجتماعية، وجماعات المواطنين؛ لما لهم من دور كبير في الضغط على الساسة، والتأثير على الآليات السياسية التقليدية للدول، خاصة في مجالات حقوق الإنسان، والمحافظة على البيئة، والدفاع عن مصالح المستهلكين.

و في السياق التونسي لسنة 2019 ونتيجة للمخاطر التي عاشها المجتمع اتجهت الفئات الاجتماعية للذهاب إلى أشكال جديدة للاحتجاج وهي العزوف عن الانتخابات علاوة على الأشكال السابقة من المشاركة السياسية كالتصويت أو الانتخاب كما نجد ممارسات مدنية أخرى منها عدم التسجيل في القوائم الانتخابية وهي معبرة عن لا مبالاة مدنية ورفض للمشاركة السياسية واحتجاج عن الواقع السياسي فيحتوي هذا الامتناع الانتخابي صيغتين الأولى اندماج اجتماعي ضعيف والعيش في مجالات معزولة وشعور بكونهم غرباء عن الرهانات الاجتماعية أما الصبغة الثانية فهي الاهتمام الكبير بالسياسة والامتناع والرفض فيها هو رفض للاختيار ضمن شروط العرض الانتخابي فهم يعلمون ويؤكدون أنهم لم يجدوا من بين المرشحين من يعبر بشكل ملائم عن هواجسهم ومطالبهم.

العزوف عن التصويت هو عداء للنخب السياسية العاجزة عن التغيير والتي قابلت الفئات الاجتماعية خاصة منهم فئة الشباب بعدم المحاورة وتجاهلهم ورفضهم وتهميشهم، أضف إلى ذلك نفوز المجتمع من الخصومات الحزبية وتكذيب للتوقعات المبالغ فيها من الخارطة الحزبية ومن النظام السياسي السائد كما يدل على خيبات مبالغ فيها وهو نوع من العقاب للحقل السياسي ولكل فاعليه وعزوف و قطيعة معه.

توزع الحركات الإجتماعية خلال 2019:

حجم الحركات الاحتجاجية الاجتماعية 2016-2019

السنة	حجم الإحتجاجات الجماعية
2016	8713
2017	10452
2018	9356
2019	9091

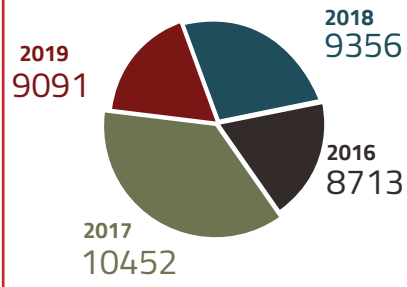

الاحتجاجات الجماعية وأصنافها (العفوية والتلقائية و العشوائية) :

من خلال تقاليد العمل العلمية للمرصد الاجتماعي التونسي صنفنا الاحتجاجات وفق مضامين حملتها تسمياتها، فالاحتجاجات العفوية اعتبرناها في الغالب احتجاجات انفعالية ذات خلفية حدثية تنتهي بسرعة وفضاءاتها محدودة إلا أنها قابلة للتطور ويمكن أن تكون نتيجة احتجاجات كامنة وذات طابع سلمي أيضا نجد الاحتجاجات التلقائية هي نتيجة للاحتجاجات العفوية وما يميزها هو استمراريتها وتنوع فضاءاتها والفاعلين فيها ويمكن أن تتواصل الى عدة أشهر وهي احتجاجات ذات طابع سلمي وتعكس في الغالب آليات تعامل السلطة مع الاحتجاجات وقدرة المحتجين على تطوير آليات احتجاجهم ويمكن أن تتحول الى احتجاجات عشوائية فتؤدي مثلا إلى اعتصامات سلمية أو أن تصبح عنيفة مثلا كمحاولات انتحار جماعي والسبب استنفاذ كل الآليات الاحتجاجية الرافضة للواقع وعدم اهتمام السلطة بمطالب المحتجين.

فرغم تواصل الفعل الاحتجاجي الا انه انخفض خلال سنة 2019 وكان حجمه 9091 مقارنة بالسنة الفارطة 2018 التي كان حجم الاحتجاجات فيها 9356.

ارتفع خلال هذه السنة حجم الاحتجاجات العفوية من 3628 السنة الفارطة الى 4198 هذه السنة وانخفض في كل من الصنفين الاخرين التلقائي و العشوائي.

كما تميّز الاحتجاج العفوي بالتذبذب من ثلاثية إلى أخرى إذ بلغ عدد الاحتجاجات خلال الثلاثي الأول 1012 ثمّ ارتفع الى 1200 ليتراجع في الثلاثية الثالثة إلى 979 قبل أن يرتفع في آخر ثلاثية لحجم 1007.

	2018			2019		
	احتجاج عفوي	احتجاج تلقائي	احتجاج عشوائي	احتجاج عفوي	احتجاج تلقائي	احتجاج عشوائي
الثلاثية الأولى	1280	1159	655	1012	741	501
الثلاثية الثانية	1158	956	417	1200	834	621
الثلاثية الثالثة	759	611	399	979	530	477
الثلاثية الرابعة	431	877	654	1007	679	510
المجموع	3628	3603	2125	4198	2784	2109

تطور حجم الاحتجاجات الجماعية حسب الصنف سنة 2019

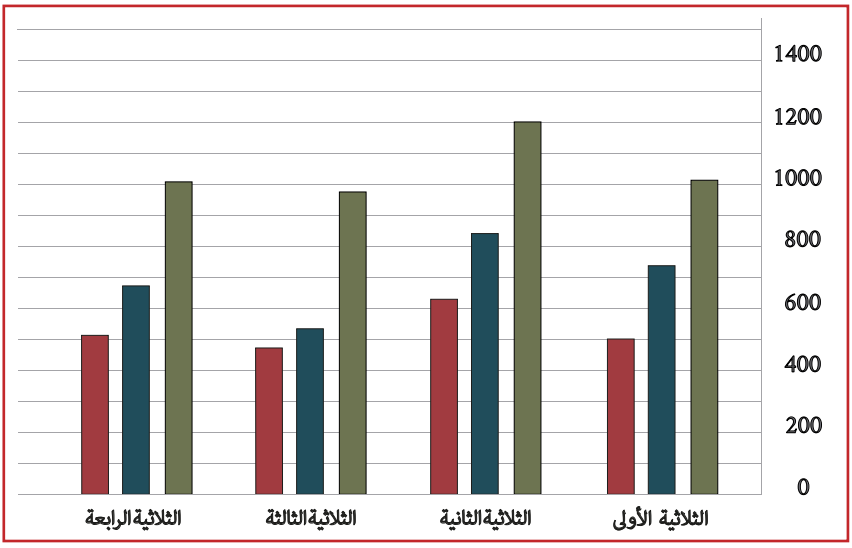

ولقد كانت الولاية البارزة من حيث حجم الاحتجاجات خلال سنة 2019 خلال الثلاثي الأول ولاية القيروان بحجم حركات اجتماعية احتجاجية 364 تلتها ولاية قفصة بعدد حركات اجتماعية احتجاجية بعدد 216 احتجاجا ثم ولاية جندوبة بحجم حركات احتجاجية بعدد 189.

خلال الثلاثية الثانية لسنة 2019 سجلت ثلاثة ولايات أكبر عدد من الاحتجاجات وهي القيروان بـ 454 احتجاج وسيدي بوزيد بـ 281 وتونس بـ 224.

أما خلال الثلاثية الثالثة من سنة 2019 فبرزت ولاية القيروان بـ 508 تلتها ولاية قفصة بـ 201 ثم ولاية سيدي بوزيد بحجم احتجاجات بلغ 158.

أيضا في الثلاثية الرابعة حافظت القيروان مرة أخرى على المرتبة الأولى بحجم حركات احتجاجية بلغت 481 تلتها ولاية سيدي بوزيد بحجم 237 من الحركات الاحتجاجية ثم ولاية تطاوين بحجم 146 من الاحتجاجات.

التوزع الجغرافي للاحتجاجات الجماعية حسب الثلاثيات 2019

الثلاثية الأولى 2019				
الولاية	عفوي	تلقائي	عشوائي	المجموع
بنزرت	22	22	9	53
تونس	51	59	29	139
أريانة	2	0	2	4
منوبة	20	5	6	31
بن عروس	6	2	8	16
زغوان	3	3	0	6
نابل	97	35	20	152
جندوبة	96	41	52	189
باجة	21	12	16	49
الكاف	36	24	18	78
سليانة	27	27	17	71
سوسة	52	42	27	121
المنستير	21	23	16	60
المهدية	18	14	22	54
صفاقس	35	39	34	108
القيروان	186	107	71	364
القصرين	52	41	34	127
س بوزيد	79	80	13	172
قابس	7	8	2	17
مدنين	51	52	3	106
تطاوين	25	20	24	69
قفصة	83	69	64	216
توزر	12	13	7	32
قبلي	10	3	7	20
المجموع	1012	741	501	2254

الثلاثية الثانية 2019				
الولاية	عفوي	تلقائي	عشوائي	المجموع
بنزرت	38	35	15	88
تونس	82	83	59	224
أريانة	1	1	0	2
منوبة	19	11	7	37
بن عروس	11	11	11	33
زغوان	6	0	6	12
نابل	47	18	24	89
جندوبة	37	24	24	85
باجة	9	12	5	26
الكاف	43	41	24	108
سليانة	52	16	30	98
سوسة	72	43	54	169
المنستير	33	15	39	87
المهدية	28	14	11	53
صفاقس	69	38	28	135
القيروان	222	145	87	454
القصرين	75	46	36	157
س بوزيد	121	91	69	281
قابس	28	20	18	66
مدنين	32	26	12	70
تطاوين	57	37	16	110
قفصة	83	79	35	197
توزر	22	15	11	48
قبلي	13	13	0	26
المجموع	1200	834	621	2655

الثلاثية الثالثة 2019				
الولاية	عفوي	تلقائي	عشوائي	المجموع
بنزرت	19	13	8	40
تونس	45	29	8	82
أريانة	8	0	9	17
منوبة	13	9	5	27
بن عروس	7	3	2	12
زغوان	8	5	0	13
نابل	51	23	46	120
جندوبة	30	5	27	62
باجة	22	15	6	43
الكاف	12	8	7	27
سليانة	24	15	8	47
سوسة	47	41	29	117
المنستير	10	6	0	16
المهدية	18	15	12	45
صفاقس	63	42	24	129
القيروان	299	97	112	508
القصرين	38	17	22	77
س بوزيد	72	58	28	158
قابس	12	3	3	18
مدنين	12	12	6	30
تطاوين	43	27	32	102
قفصة	89	51	61	201
توزر	13	12	3	28
قبلي	24	24	19	67
المجموع	979	530	477	1986

الثلاثية الرابعة 2019				
الولاية	عفوي	تلقائي	عشوائي	المجموع
بنزرت	24	22	15	61
تونس	39	24	18	81
أريانة	5	0	3	8
منوبة	18	17	6	41
بن عروس	3	0	3	6
زغوان	8	6	9	23
نابل	33	17	12	62
جندوبة	42	28	15	85
باجة	23	19	8	50
الكاف	22	12	5	39
سليانة	24	12	15	51
سوسة	65	46	32	143
المنستير	22	17	13	52
المهدية	14	15	7	36
صفاقس	49	30	25	104
القيروان	242	116	123	481
القصرين	75	51	52	178
س بوزيد	99	82	56	237
قابس	24	19	2	45
مدنين	39	31	28	98
تطاوين	60	50	36	146
قفصة	44	41	18	103
توزر	13	6	0	19
قبلي	20	18	9	47
المجموع	1007	679	510	2196

لقد برزت الحركات الاحتجاجية نتيجة الأزمات والمخاطر التي شعر بها المواطن التونسي نتيجة المساس بمصالحه وقيمه حيث يشعر بالتهديد والخطر، وهو ما يتطلّب سرعة ردّ تبرز احتمال عنف مفاجئ لإزالة هذا التهديد الذي مسّ المصالح الحيوية والأمن، وقراراته تعبر عن حالة تعثّر وفقدان لأبسط مستلزمات الحياة الاجتماعية وفقدان لغة التواصل والحوار بين الأطراف المتنازعة وهو كفيل باحتواء الموقف، وقد يتطور الأمر إلى حالة من سوء الفهم في المواقف مما قد يقود إلى حالة من التوتر القابلة للتأثر بالظروف المحيطة بها والمؤدية في أحيان كثيرة إلى زيادة حدّة هذا التوتر الباعث على قيام أزمة تعكس تغيرا مفاجئا أشبه بدوامة تترجم صورا اجتماعية للرفض وللتمرد وللاحساس بالخوف فهي تساؤل عميق يشكك في البقاء على قيد الحياة في تماسك واستمرارية الوحدة التي يمكن النّظر إليها والتي لا يمكن استعادتها إلا في ديناميكية قابلة للحياة من خلال خيار حاسم فهي تتحدد بسبب عدم القدرة على اتخاذ القرار الذي تتعرض له بنية الوحدة (فرد أو مجموعة....) المخترقة"[14] ونشأتها مرتبطة باعتبارين أساسيين وحاسمين وهما "تمزق ينشأ عن حدث يبدو أنّه يحول جذريا ظروف الوجود، فيمكن أن يكون هذا الحدث قرارا اتخذته أقلية وخضعت له أغلبية أو مجموعة، فيفقد هذا وجود أنماط التكيف، وهو الكشف عن استحالة الحفاظ على الحالة المعروفة أو الحالة الأولى، ويرجع ذلك عموما إلى التحولات التي تحدث في السياق والتي لا يمكن تجاوزها أو الاستعداد لها."[15]

تتأسس عملية التغيير في الواقع على جدلية نوعية بين الفاعل والنسق كمكونين لعلاقة تأثر وتأثير بين الذات والعالم الخارجي، فالفاعل الاجتماعي لا يتحرك في فراغ فهو منخرط في شبكة علاقات يساهم في تغييرها بقدر ما يتأثر بها ولقد أثبتت قراءات العقود الماضية في علم اجتماع الحركات الاجتماعية[16] أن القوى المهيمن عليها غير مجردة من كل قدرة على الفعل وان كل قوة تنزع إلى الهيمنة تقابلها ضرورة قوة مضادة تصارع في سبيل فرض رؤية جديدة للواقع مخالفة للأولى فقد تنجح كليا أو جزئيا في ذلك ليصبح التاريخ فعلا إنسانيا تنجزه ذوات اجتماعية في ظروف تاريخية محددة كما لم تقتصر الدراسات فقط على البحوث السوسيولوجية بل امتدت إلى قراءة المسارات التحديثية للمجتمعات التابعة[17] التي أفرزت قوى جديدة أسهمت في تشييد وبناء نموذج مجتمعي لم تخطط له دول الاستقلال.

---

[14] Jacqueline Barus-Michel et Florence Guist-Desprairies et Luc Ridel, Crises…….Ibid, P21.

[15] Ibid……., P22

[17] من بين الكتابات نجد :

أمين سمير،1973،التطور اللامتكافئ،ترجمة برهان غليون،بيروت،دارالطليعة

Cardoso, F, H, 1969, Sociologie du developpement en Amérique Latine, Paris, Anthropos.

Cardoso, F, H, 1979, Dependency and developpement in Latin America, Berkeley, University of California Press.

Foster-Carter, A, 1979, « From Rostow to Gunder Frank Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdeveloppement », in World Developpement, N°3.

Gunder Frank, Andre, 1989, Capitalisme et sous-développement en Amérique Latine, édition Maspero.

Gunder Frank, Andre , 1970, Le développement du sous-développement: Amérique Latine, édition Maspero.

Gunder Frank, Andre ,1971, Lumpenbourgeoisie et lumpendéveloppement, édition Maspero.

Gunder Frank, Andre , 1978, L'accumulation dépendante, édition Anthropos.

Gunder Frank, Andre , 1981, Réflexions sur la nouvelle crise économique mondiale, édition Maspero.

وللوقوف على ملامح الواقع الجديد والتحولات المستجدة ارتأينا أن نتخذ من بعض المفاهيم آليات للتحليل لننتقل لفهم معمق لجدلية الشامل والمحلي من خلال نواتات جديدة تدعى بالحركات الاجتماعية الاحتجاجية ضمن سياقاتها المحلية تتسع رقعتها تارة وتتقلص تارة أخرى، ثم المرور بالمحلي واستراتيجيات التنمية فيه لفهم المرتكزات الجديدة لعملية التنمية والرهانات الجديدة في اللعبة الاجتماعية ضمن بوتقة التقسيم العالمي للعمل وضمن أطر محلية وما تنتجه من أدوار اجتماعية سعيا منا لتوفير أرضية نظرية تخول لنا قراءة هذه الحركات كإفرازات لازمة بين الدولة والمجتمع أنتجها مسار تاريخي طويل لعملية التغيير الاجتماعي ولديناميكيات هذه المجتمعات التي تختزل فعل مكوناتها لتحقيق التاريخانية.

فالقوى المجتمعية فواعل مهمشة ومقصية لا تختار هامشيتها بل تسقط عليها لخلل في البنية الاجتماعية والاقتصادية، فتفجر تمظهرات التمايز الاجتماعي وقضية الظلم والا مساواة وعدم تحمل النظام الوضع المتردي للمكونات الاجتماعية ووصوله إلى نمط تنمية أفقه مسدود وعاجز عن حل المشكلات المرافقة لها فيصبح المهمشين فاعلين" يستوعبهم المجتمع ويرفضهم في الآن نفسه يجتذبهم ويقصيهم وان أنماط سلوكهم تتحمل هذا التناقض وتترجم وضعيتهم عن عمق حالة التبعية التي أضحوا فيها"[18]، وهم فئات مبعدة عن العملية الإنتاجية والاستهلاكية وتهميش الفاعل ينم عن علاقة تتسم بانهدام التكافئ والتوازن بين الأطراف الاجتماعية فتفرز هذه العلاقة عدم تبادلية في قدرة التفاوض والمساومة وتتراوح أبعاد الهامشية بين" أبعاد اجتماعية وثقافية(فقدان التنظيم الداخلي الثقافة التقليدية العزلة ثقافة الفقر) واقتصادية (التطفل الاقتصادي ضيق الأفق الاقتصادي البطالة) وسياسية(غياب الوعي الطبقي اللامبالاة السياسية الراديكالية ابعاد ايكولوجية (العزلة الجغرافية وعدم توفر البنية التحتية)".[19]

ومن بين المخاطر والأزمات نجد الأزمة البيئية فالتدهور البيئي أصبح يمثل خطرا على ديمومة الموارد الطبيعية والمناطق الزراعية والسواحل والمناطق الرطبة والتنوع البيولوجي للمنظومات الإيكولوجية حيث يلاحظ خلل في تهيئة الفضاء الترابي ناجم عن تركيز الوحدات الصناعية خارج المناطق الصناعية المخصصة لذلك بالإضافة إلى اشتداد المنافسة بين الأنشطة الاقتصادية وزحفها على حساب الأراضي الفلاحية، التأخير الحاصل والمتنامي

---

[18] الذيب إيناس، رسالة ختم الدروس الجامعية بعنوان مساهمة التحضر المهمش في ولادة ظواهر اجتماعية قفصة للسنة الدراسية 2004-2003 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

[19] يمكن ان تتوضح الفكرة أكثر عند الاطلاع على المرجع التالي:

J E Perlman, 1975, Roi's favelas and the myth of myth of marginality polities and society, p141.

على صعيد تنفيذ أمثلة التهيئة العمرانية أدى إلى اعتماد أمثلة عمرانية عشوائية فرضها الأمر الواقع، مشكل الصرف الصحي المتزايد ساهم في وجود هشاشة بيئية غير متصالحة مع السكان، تعدد المقاطع ومصبات الفضلات الصلبة والسائلة بصفة عشوائية، إن مختلف هذه الاخلالات تمثل خطرين على البيئة خاصةً على مستوى الانجراف الناتج عن الاستغلال الفلاحي المفرط ومخاطر تدهور الموارد المائية بالبحيرات الجبلية وبالمائدة السطحية بسبب التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية وتصريف مياه الصرف الصحي وتأمين التحكم في النمو الحضري بهدف حماية موارد التربة والحد من المشاكل الناجمة عن التوسع العمراني العشوائي واعتبار الموارد الطبيعية إرث ذو قيمة اقتصادية واجتماعية وتخفيف الضغط على الأوساط الهشة (سباخ...) وتأمين إدارة مستدامة للموارد المائية وتحسين نوعية الحياة وحماية المدن من الفيضانات...

أيضا نجد من بين المخاطر المطروحة اليوم أزمة التعليم والتكوين المهني فلقد شكلتّ المدرسة منذ فترة طويلة فرصة للأفراد للارتقاء في السلم الاجتماعي، إلاّ أنّ المدرسة لم تعد تشكل ضمانة لتكافؤ الفرص بين مختلف الجهات حيث أن الفوارق الموجودة بالمحيط التربوي مثل البعد عن المدرسة وطريقة بيداغوجيا التدريس ومستوى المربين، وغيرها... أصبحت تمثل عائقا هاماً ينجم عنه وجود تفاوت على مستوى الانقطاع المبكر عن التعليم بالمرحلة الأساسية والثانوية. وهذه الفوارق تشمل المستوى التعليمي للتلاميذ في الأقسام الأولى ثمّ تتنامى مع التقدم في المستوى التعليمي وتؤدي إلى نتائج متفاوتة على مستوى نتائج الباكالوريا والتوجيه الجامعي وخاصة شُعَب التميز.

إن تغيير هذا الواقع المتسم بالتفاوت يتطلب تحسين ظروف النفاذ إلى تعليم جيد في كامل ربوع البلاد وبصفة عادلة وهو ما يعكس بصفة جليةّ جانب من العدالة الاجتماعية. إنّ التعليم العمومي المتاح للجميع والمجاني يساهم بشكل كبير في تكافؤ الفرص بين الجميع ويضمن نوعية جيدة من التعّلم، إلاّ أنّ ذلك لا يمكن أن يتحققّ في ظل تنامي الفوارق بين المتعلمينّ للحصول على شهادة عليا. إنّ الانتماء إلى فئة اجتماعية ميسرةٌ يساعد على النجاح في الدراسة والحصول على شهادة علميةٌ، كما أنّ التلاميذ الذين يعيشون في وسط تتفشى فيه ظاهرة البطالة والفقر والأمّية تصبح حظوظهم في النجاح ضعيفة في حين ترتفع لديهم إمكانيةّ الانقطاع المبكر عن التعليم، وبالرغم من أنّ التفاوت في التحصيل العلمي من منطقة إلى أخرى مرده بالأساسً إلى خصائص الأسرة، فإن مستوى النتائج التعليمية مردها في الغالب لوجود فوارق كبيرة جغرافيا على مستوى الخدمات التعليمية

والتي تتجلى من خلال نسب التأطير وحجم الفصل ونوعية التجهيزات التربوية والنفاذ إلى التكنولوجيات الحديثة والتوزيع الجغرافي للمربين.

و بغاية معالجة هذه الإشكاليات والتقليص من فوارق التعليم فان الضرورة تقتضي العمل على عدة واجهات منها تحسين ظروف عيش الأسر المحرومة ومساعدتهم على تعليم أبنائهم والتخفيف من حدة التفاوت الجغرافي في توفير خدمات التعليم العمومي وتقليص التفاوت الجغرافي في مجال البنية التحتية للتعليم وإيلاء أهمية قصوى ضمن برامج التنمية المحلية والجهوية لتحسين نوعية قدرات الموارد البشرية خاصة بالمناطق المحرومة والمهمشة وذلك بالنسبة لكل المستويات التعليمية والتكوين المهني.

كما يشكل التكوين المهني الأساسي والمستمر أحد مفاتيح تنمية وتطوير قابلية التشغيل باعتبار أنه يمكن من تحسين قدرات المشتغلينّ ومهاراتهم الفنية ويساهم في ارتقائهم في السلم المهني داخل المؤسسة. كما تجدر الإشارة إلى أن تقييم قابلية التشغيل لا تقتصر على الشهادة العلمية والمهارات الفنية، بل تعتمد أيضًا على قدرة العامل على التكيف مع الأوضاع وإلى تحمسه للعمل والقدرة على التعامل مع الغير ومن ثمة فإن التعليم والتكوين المهني يشكلان قطاعان استراتيجيان مما يتطلب إيلائهما المكانة الضرورية حيث إذا كانت الموارد الطبيعية تعد أحد المقومات الأساسية لتحقيق التنمية فإن الموارد البشرية تمثل الثروة الحقيقية وبإمكانها تعويض النقص في الموارد الطبيعية.

كما تعتبر أزمة التشغيل أيضا أحد الإشكاليات الهيكلية الكبرى وعائق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس. وقد مثلت البطالة على الدوام أحد المشاكل الكبرى بالبلاد قبل وبعد الثورة حيث أن النسبة الوطنية للبطالة استقرت في حدود 15 % مع الإشارة إلى أن هذه النسبة ترتفع حسب المستوى التعليمي وهو ما يؤكد عدم ملاءمة التكوين واحتياجات سوق الشغل وكذلك عدم قدرة النمو الاقتصادي في خلق مواطن الشغل بالعدد الكافي لأصحاب الشهائد العليا.

أيضا أزمة السكن هي أحد الإشكاليات الكبرى فمن الضروري العمل على تنفيذ برامج حقيقية للقضاء على السكن غير اللائق ودعم مجهودات السكن الاجتماعي وإقرار برنامج لفائدة الجهات المتخلفة لتحسين السكن وبناء مساكن اجتماعية، أيضا أزمة في البنية التحتية حيث وضعية الطرقات وطول شبكة الطرقات غير معبدة وصعبة الاستعمال فيعكس اللا تماسك مجالي يرتكز على العزلة وضعف الترابط بين المدن.

II.الحركات الاجتماعية المحتجة ترجمة حقيقية لحقوق مواطنية منتهكة

إن التفكك الاجتماعي عبر تقهقر مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتغلغل العنف بكل أشكاله للإطاحة بكل القيم والمعايير هو انعكاس للمطالب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كحقوق بشكل جماعاتي محدث néo- communautaire أو بشكل دعوة ذات فاعلة Sujet personnel فيصبح حديثنا اليوم عن فاعلين اجتماعيين جدد وحركات اجتماعية جديدة سلخت القوالب القديمة وهو حديث عن معاني الخوف والعنف والتطرف أي عدة تهديدات مجتمعية جديدة تعلو فوق كل الحقائق الاجتماعية تعكس تفتت المجتمع الى جماعات منغلقة على ذاتها وكأننا نعيش حركة المجتمع في اتجاه معاكس.

جماعات معطلين عن العمل نزعت عنهم صفة العمل، فلاحين دون فلاحة، أطباء دون مؤسسات وظروف عمل صحية، أساتذة دون برامج وطنية تعليمية حقيقية ...يجتذبهم " وهج الاستهلاك المدني من دون أن يمكنهم الاندماج بالطبقات الوسطى التي تزعم الدولة حمايتها وإعادة توزيع الثروات عليها بصفة عادلة، كل هذه الجماعات تعيش تقهقرا من أعلى السلم الاجتماعي الى أدناه وتعيش تغيرات جغرافية وسوسيو- ثقافية تدمرها أكثر مما تدخلها في الحداثة ومكتسباتها فاتسعت التفاوتات الاجتماعية واختصرت المراتب والمكانات الاجتماعية "بحيث لم يعد علية القوم في أعلى المراتب بل فوقه و لم يعد المهمشون والمحرومون في أسفل الطبقات الاجتماعية بل دونها معلقين في الفراغ"[20] فهؤلاء الذين لفظه المجتمع ومؤسساته يضمحلون في التهميش و اللاشرعية الاجتماعية، يقود هذا التحليل للتساءل : من اين تاتي الحركة في هذا السياق المجتمعي المشحون بالقلق و بتفكك المدن والارياف و بتشاؤم الفئات الشبابية؟

إن تفكك الاجتماعي وليد أزمة النظام الذي يحكم الحياة الاجتماعية المهدد من فوق والذي نسميه العولمة عكس الاحتجاج والعنف والوضع الاقتصادي للراسمال المتوحش ظواهر أفلتت من الضوابط الاجتماعية وابتلعت هواجس الهويات الجماعاتية.

فافول الاجتماعي يؤدي الى تفاقم الاحتجاج والعنف و يعكس تفككه وتعاظم القوى الموضوعة فوق المجتمع (كالحروب، الاسواق ، التطرف و الارهاب الديني، العنف الشخصي والبيشخصي، العنف المؤسساتي، العنف السياسي للدولة) و الدعوة الى الفردانية بصفتها مبدأ جديدا اصبح يتحكم

[20] الان توران ، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان ، المنظمة العربية للترجمة ، لبنان، 2011، ص 31

في تحولات المجتمع التونسي. إن مواجهة هذا يكون بطرح الحقوق الإنسانية بصفة جدية " فعندما تكون القضية قضية حياة أو موت لا تعود تدخلات الدولة تكفي لحل المشاكل فالحياة لا تتحدد بما هو قائم وحسب بل أيضا بالحركة التي يكتشف بها الفاعلون في عمق ذواتهم من خلال دفاعهم عن حريتهم الخاصة وقدرتهم على التصرف انطلاقا من ذواتهم هكذا ينشا إدراك يقاوم منطق السلطة والسوق مقاومته منطق الدمج الطائفي الجماعاتي"[21]، كما أن الذات الفاعلة الشخصية تناضل ضد أشكال الحياة الاجتماعية التي تسعى الى تدمير نضالها ضد نمط الفردانية individualism الذي تتحكم به محفزات الأسواق والبرامج لكن ثمة في الوقت نفسه مطالب جماعاتية تنمو وتشكل دعما قويا لإثبات الذات كذات فاعلة واعية تصارع القوى المنظمة وفقا لنموذج الحركات الدينية والسياسية تلك التي باسم الله والشعب والحرية والمساواة استولت على الحكم وقمعت الحريات فذات الأفراد ليست مُلحقة أو أداة بيد مؤسسي أجهزة الإدارة العامة والخاصة.

إن تفكك المجتمع إلى جماعات منغلقة على ذاتها يحرر قوى تغيير تتراخى ضوابطها يوما بعد يوم أي انحلال آليات الانتماء إلى مجموعات ومؤسسات قادرة على تأبيد تماسكها وإدارة تحولاتها كما يحرر علاقة مع الذات وإحساسا بالحرية والمسؤولية كان سجين آليات مؤسساتية يكمن دورها في فرض قيم ومعايير وإشكال سلطوية على الجميع بل على كامل تصوراتنا الاجتماعية وهذا التفكك من شانه أن يفضي إلى تقلص الفضاء الاجتماعي والمجال العام إن لم يكن إلى إزالته وبالتالي إلى انبثاق مؤسسات جديدة فيؤدي هذا إلى انحسار المجال العام بالمجتمع لتتسع القاعدة الشعبية للمشاركة في الحركات الاجتماعية فيصبح "حيزا حقيقيا أو افتراضيا حيث يلتقي الأفراد الذين لديهم اهتماماتهم الشخصية لمناقشة القضايا المشتركة بغرض تبادل الآراء المختلفة للوصول إلى موقف مشترك وغالباً ما يستلزم الأمر توليد ضغط لتحقيق تغيير سياسي أو قانوني بقوة الحجة أو عدد الأفراد. وبهذا يكون المجال العام وسيطاً بين المجال الخاص بالفرد والمجال الخاص بالدولة"[22]، كما يواصل طرح "هابرماس" اعتبار هذا المجال متحول يتشكل وينهار ويعيد التشكل خاصة مع تطورات القرن العشرين وفقا لظروف العصر ومتطلبات العقل الاتصالي وقدرته على التواصل وتشكيل علاقات اجتماعية تجادل في القضايا الاجتماعية التي تمس فئات اجتماعية كثيرة.

---

[21] الان توران ، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان ، المنظمة العربية للترجمة ، لبنان، 2011، ص 36

[22] على عبد الرازق جلبي، وطارق سيد أحمد، وهاني خميس أحمد. القاموس العصري في العلم الاجتماعي. (الإسكندرية: دار الرواد، 2008). ص 280

علاوة على ذلك إن العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية والمجال العام؛ إذ أن المجال العام الذي تشكل الديمقراطية إطاره العام يعد هو الوسيلة الأساسية التي نستطيع من خلالها إعادة السيطرة على المسارات الاقتصادية لمجتمعاتنا بعد أن غدت عرضة للنكوص والعديد من الأزمات الاقتصادية المرتبطة بالفكر الرأسمالي. كما يرى "هابرماس" أن صور المشاركة السياسية التقليدية أو الإجراءات الديمقراطية التقليدية ممثلة في الأحزاب السياسية والبرلمانات، لا تمثل الأساس الكافي لاتخاذ قرار جماعي، ومن هنا علينا إصلاح المسارات الديمقراطية التقليدية، وتفعيل التجمعات والهيئات المجتمعية ويساعدنا مفهوم المجال العام في فهم طبيعة العديد من الحركات الشبابية الإحتجاجية الجديدة، والتي ظهرت بقوة في المجتمع، وأصبح لها تأثير قوي بالمجتمع والتي تتبنى بشكل عام أساليب الفعل القائم على العنف والداعي له، لتحقيق أهدافها والدعاية لها وفهم القضايا الاجتماعية والإشكاليات والحاجات الاجتماعية التي لها ضرورتها وأهميتها لدى فئات عدة.

ومن هنا جاءت جدلية التأثر والتأثير بين الحركات الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية فهذه الحركات برزت كرد فعل عن حرمانها من الحقوق التي نص عليها الدستور التونسي وبالرغم من أن تونس صادقت أيضا على المواثيق الدولية منها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المراة و اتفاقية حقوق الطفل الا ان الهوة عميقة جدا بين النص القانون وما يحدث على ارض الواقع وبناء عليه نعتبر الحركات المحتجة في الولايات زالقطاعات هي مراة تعكس هذه التناقضات الكبيرة والتي تتنصل من الاعتراف بها الدولة ومؤسساتها بتعلات كثيرة محاربة الارهاب ، الانتخابات....الخ. ان الحق" هو ما قام على العدالة و الانصاف وسائر احكام القانون ومبادئ الاخلاق"[23]وهو ايضا "مجموعة قواعد اجبارية تحدد العلاقات الاجتماعية المفروضة دائما بالجماعة التي ينتمي اليها الفرد".[24]

كما أن حقوق الإنسان "هي تلك الحقوق التي يمتلكها الكائن البشرى لمجرد أنه كائن بشري"، ولقد بدأ استخدام مصطلح "حقوق الإنسان" على نطاق واسع منذ القرن العشرين، أما من قبل ذلك فكان المصطلح السائد هو مصطلح "الحقوق الطبيعية"، ومازال إلى الآن يتم استخدام المصطلحين

---

[23] احمد الرشيدي و عدنان السيد حسين، حقوق الانسان في الوطن العربي، دار الفكر ، دمشق، 2002، ص 18

[24] سميح غانم، موسوعة مصطلحات علم الاجتماع، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ص 172

كمترادفين، بمعنى أن حقوق الإنسان هي حقوق "طبيعية"، من المفترض أن تكفل للبشر جميعا بشكل طبيعي.

و"من أهم حقوق الإنسان التي نص عليها إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948 الحق في الحياة، والحق في الحرية، وحق الملكية، وحقوق الجنسية، والحق في محاكمة عادلة، والحق في التربية، وحق العمل، وحق الأمن الاجتماعي"[25] وبناء على ما سبق يقوم تعريف حقوق الإنسان على عدة مسلمات أساسية هي التوحيد بين حقوق الفرد والجماعة فتعبر حقوق الإنسان عن حقوق الفرد والجماعة لتحديد طبيعة وحدود القوة والثروة والمعرفة والقيم الأخرى موضع الاهتمام في نطاق التفاعل الاجتماعي للمجتمع والمشاركة فيه والتوحيد بين الأطر القانونية والأخلاقية فتعبر حقوق الإنسان عن متصل واسع من الحقوق القيمية، والتي تتراوح بين قيم مؤكدة، وقيم نطمح إليها، وقيم تحدد ما هو قائم، وقيم تحدد ما ينبغي أن يكون، فيما يتعلق بتنظيم الشأن الإنساني والحفاظ عليه والشمول العالمي لحقوق الإنسان فتعيننا لأي حق من الحقوق باعتباره حقًا إنسانيًا، يعنى أنه حق عام وعالمي في طبيعته، يتسع على المستوى النظري ليشمل كل شخص على سطح الأرض دون أي تمييز والاتجاه العام نحو تجانس حقوق الإنسان فتتغير أولوية الحقوق وفقًا لكل مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات، "إلا أن العولمة عملت على تجانس حقوق الإنسان عامة في كافة السياقات الاجتماعية".[26]

إن التمسك بالدفاع عن الحقوق يصحبه فقدان ثقة بالمؤسسات والفاعلين الجماعيين لا سيما السياسيين وعدم احترامهم باعتبارهم أصحاب السيادة الشعبية وهي خصوصية لم تعد تحمى بالعمل الجماعي الطوعي وبالمؤسسات المولدة للانتماء والواجب وهو انتقال من واقع الحقوق الأكثر تجريدا الى واقع الحقوق الأكثر عينية وهو ما يقودنا للحديث عن واقع الذات الفاعلة.

بقدر ما ترتبط الحقوق العامة بالانتماء إلى النوع البشري تتضاءل نتائجها الواقعية، إن الحقوق السياسية هي أكثر واقعية حتى ولو كانت تمارس ضمن جماعة معينة أو ضمن مدينة أو أمة أما الحقوق الاجتماعية فتقاس فاعليتها بنسبة انطباقها على أوضاع نوعية كما هي حال الأعراف الجماعية ... إن إنشاء الصلة بين شمولية الحقوق الاقتصادية وخصوصية الحقوق الاجتماعية النوعية هو عملية صعبة وتصنف الحقوق الإنسانية إلى الحقوق

---

[25] أنطون حمصي (مترجم). قاموس الفكر السياسي: ج1.(دمشق: وزارة الثقافة، 1994) ص ص -264 267

[26] علي ليلة. المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان. (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007) ص ص 214 217

السياسية والمدنية وتمثل الجيل الأول من حقوق الإنسان، وتنطوي أهميتها على أنها شرط وجود لغيرها من الحقوق، كما أنها تتصل بعلاقة الفرد بالسلطة من ناحية وبغيره من أفراد المجتمع من ناحية أخرى، ومن أهم تلك الحقوق: (الحق في الحياة، وحق الإنسان في السلامة البدنية والذهنية، والحق في المساواة، وحق الإنسان في حرمة مسكنه، والحق في الأمن، وحق السكن والتنقل، والحق في التعبير عن الرأي والفكر، وحق اللجوء إلى القضاء والحصول على محاكمة عادلة، والحق في الانتخاب، والحق في الاجتماع وتكوين النقابات، بالإضافة للحقوق والحريات الفكرية).

والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي الجيل الثاني من الحقوق، والتي عظّمت من فردية الفرد في مقابل المجتمع، وفرضت على الدولة عدم التدخل في شؤون الأفراد؛ لما يمثله هذا التدخل من مساس بحقوق الأفراد، كما تعرف الحقوق الاجتماعية في "حق المواطنين جميعا بالخدمات الحياتية مثل التعليم والرعاية الصحية والعمل والتأمينات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية"[27] أما الحقوق المدنية هي " حقوق يحفظها القانون للمواطنين في الدولة وهي أشمل من الحقوق السياسية، والحقوق المدنية نسبية تتكيف مع الزمان والمكان"[28] ومن أهم هذه الحقوق: (الحق في التعليم، والحق في الرعاية الصحية، والحق في العمل بأجر عادل وظروف عمل مناسبة، والحق في التأمين الاجتماعي، والحق في الحياة الثقافية، والحق في تكوين النقابات والاشتراك فيها، والحق في المسكن وحق الملكية، والحق في في التضامن الاجتماعي بين أبناء المجتمع والشعوب).

وأخيرا حقوق التضامن أو الحقوق الجديدة[29] والتي ظهرت استجابة لما شهده العالم من تغيرات معاصرة في ظل العولمة، وما ترتب عليها من تقدم تكنولوجي ومعرفي غير مسبوقين، وخاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي، وتتضمن تلك الفئة من الحقوق: (حق تقرير المصير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والحق في السلام، والحق في بيئة سليمة آمنة، وحق الاستفادة من التراث المشترك للإنسانية، والحق في التنمية)[30].

---

[27] سميح غانم، موسوعة مصطلحات علم الاجتماع، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ص 174

[28] سميح غانم، موسوعة مصطلحات علم الاجتماع، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ص 174

[29] البسيوني عبد الله البسيوني. علم الاجتماع القانوني ودراسة حقوق الإنسان. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006) ص 142

[30] البسيوني عبد الله البسيوني. المرجع السابق. ص ص 142-138

إن حرمان المواطنين التونسيين من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية هو إرهاب حقيقي وعنف سياسي ممنهج من القمة وهو عنف من طرف الدولة مبرره إن للحاكم الحق في اللجوء الى القوة والعنف المشروع وفقا للشرعية العقلانية القانونية بمفهوم ماكس فيبر وفقا لأشكال مؤسساتية بهدف الحفاظ على الأمن العام للمجتمع والدولة واستمرارية سير المؤسسة والاستقرار السياسي فهو تقنين مؤسساتي للسلطة بآليات سلمية توافق قواعد اللعبة السياسية.

فمثلت ممارسة هذا الإقصاء من أبسط ضرورات الحياة عنفا يتعارض مع سياسة الدولة في مرحلة التحول الديمقراطي ويتناقض مع نزعاتها ومخططاتها فيصبح نضال الحركات الاجتماعية في الجهات المستبعدة في البلاد شرعيا يعبر فيها الفاعلون والنشطاء عن الحق في التعبير عن عيش كريم والرغبة في تنمية عادلة.

إن حرمان الفئات الاجتماعية من حقوقها الأساسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية هو عنف تقوم به الدولة وأجهزتها وتدجين للمجتمع بهدف الهيمنة التامة والمطلقة عليه سياسيا وإيديولوجيا كما يمثل أيضا مراقبة له وتحكما في خياراته ليستحيل إيجاد مشاريع سيادية وتصورات مجتمعية بديلة فيركز تصور واحد ووحيد يضفي على نفسه الشرعية والقدسية فهو المدرك الوحيد لمتطلبات المجتمع وحاجاته وهو أيضا تغييب فعلي للمعارضة السياسية التي تصنف كمخربة ومهددة لأمن الدولة "فتشحذ بذلك الأنظمة التسلطية الشمولية والامبريالية الإرهاب السياسي الممارس من طرف الحكم على المجتمع"[31] تحت غطاء بناء الدولة ووحدة الجسم الاجتماعي والقضاء على المؤامرات فيواجه هذا العنف السياسي بحركات التمرد والعصيان ظرفيا وتلقائيا وهو ما يعرف سوسيولوجيا بمجموعة الحركات الاجتماعية ذات الطابع الاحتجاجي أو واسعا وشموليا بالتمرد والثورة على هذا النظام التوتاليتاري.

سوسيولوجيا يعتمد فهمنا للعنف على أنظمة المجتمع وأنساقه فكلّ مجتمع يمارس الإكراه على الأفراد ويطالبهم بالخضوع لمعاييره والعنف إذا ما خرج عن إطاره يفرغ من معانيه مثلا إذا أُخرج العنف السياسي من النسق السياسي يفرغ من مضامينه ومن هنا نفهم أن الفئات التي تنخرط في

---

[31] بارغتون، مور، الجذور الاجتماعية للديمقراطية وللدكتاتورية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973، ص 114

الحركات الاجتماعية المحتجة هي مجموعات تعيش على هامش المجتمع، وهي تلك المجموعات التي تملك القدرة على المواجهة للإطاحة بآليات القهر والسيطرة"[32]؛ وهي مؤشرات اجتماعية تعكس الإحساس بالمخاطر وانفجار الأزمات وعدم الأمن كما ذكرنا سابقا تتسبب في توتر بين الجماعات الغاضبة وأجهزة الدولة موجهة هجماتها نحو النظام السياسي وممثليه من ذلك الجماعات السياسية المتنافسة والمتناسية واقع الأفراد وحاجاتهم.

إن الحق في الشغل وفي الصحة وفي التعليم العمومي وفي تغطية صحية وفي التنمية العادلة وفي الأمن وفي المشاركة السياسية وفي بنية تحتية سليمة تحمي التونسي من مخاطر الطرق مسائل ضرورية في حياته حرم منها بل شوهت نضالاته وُشيطنة وكأنها هي المتسببة في إعاقة المبادرات والاستثمارات الأجنبية رؤية تجاهلت فيها الدولة فكرة أن تحقق هذه الحقوق فعليا على ارض الواقع كما يكرسها القانون التونسي والمعاهدات الدولية ، إن التمتع بهذه الحقوق هو ما سيجلب الاستثمارات إلى البلاد ويسهل إنجاح خارطة التنمية و"سياسة توزيع المداخيل وطرق استخدام واستعمال المدخرات المتنافية مع رفع مستوى التشغيل ونمط العيش"[33] في سياق تتخلى الدولة عن مهامها، وهو ما يشكّل آليات جديدة لضبط وإعادة رسم الفضاء الاجتماعي ورسم انتظارات الأفراد كمواطنين تونسيين.

فالحركات الاجتماعية نتاج تصادم بين رأس المال وقوة العمل، وهي تمظهرات جديدة لصراع قديم منطقه الأساسي الاقتصادي، ولا يمكن فهم الحركة مفصولة عن اقتصاديات البلدان من خلال عجز الدولة عن إيقاف نزيف النزوح، وفشل مخططات التنمية وانعكاسات الانخراط في منظومة الاقتصاد المعولم، وهي كلّها عوامل رئيسية لتفسير الحركات الاجتماعية بالنسبة إليه.

إن الحركة الاجتماعية تساهم في التحول الاجتماعي الكبير فالثورة سلسلة من الحركات الاجتماعية، إنّها الوجه المقابل للأوضاع المحلية، وهي تتميز بالتدهور والسلب واعتداء على مصالح فئات عديدة من القوى المجتمعية من المهمشين (ذوُوا العمل الهش) الذين يتوسطون المكانة بين البطالة والعمل" ؛[34] والذين يعيشون عادة ازدواجية القبول والرفض داخل المجتمع

---

[32] قيس هادي أحمد، 1989، الإنسان المعاصرعند هربرت ماركوز، بيروت، دار المؤسّسة العربية للدراسات والنشر ، ص 145

[33] TOURAINE Alain, 1978, Les sociétés dépendantes, Paris, Seuil, p45.

[34] أمين سمير،1973، التطور اللامتكافئ، ترجمة برهان غليون، بيروت، دار الطليعة

وخارجه في الآن نفسه، كما تعتبر نتاجا للاختلالات في قطاع اجتماعي وهي نتائج غير مباشرة للسياسات العمومية في قطاعات أخرى، فتتوجه القوى الاجتماعية نحو الدولة للمطالبة والمواجهة، فهي مجال كالحلبة لتوضيح ومعالجة ملف يمثّل مشكلا اجتماعيا، إنّها نضال وتعبئة ديناميكية لنشطاء حاملين لمسؤولية فردية وجماعية ويحتلون عدّة فضاءات اجتماعية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحرمان من الحقوق "والقمع غالبا ما يدفع إلى تشكيل الأطر التنظيمية الرافضة والمعارضة للسلطة الحاكمة كأطر تعبوية" بعيدا على أن تشكل مخزونا سابقا على الفعل ومفتقدا للمرونة فإنّ الفرص غالبا ما يتمّ تفعيلها في إطار علاقات الحركات بالسياقات التي تجري ضمنها"[35] ضمن عملية تأطير تمثل " الجهود الواعية الإستراتيجية لمجموعة من الأفراد من أجل بلورة فهم مشترك للعالم بما يضفي المشروعية على الفعل الجماعي ويحفزّه".[36]

إن المهتم بدراسة الحركات الاجتماعية في بيئتها السياسية يمرّ حتما بمفهوم مركزي في علم الاجتماع، وهو" بنية الفرص السياسية" التي تمكّن من فهم هذه البيئة والظروف المحيطة بنشأة الحركات الاجتماعية صلبها ومدى تأثير هذه الظروف على هذه الحركات الناشئة ومدى تطورها ضمن هذا المناخ السياسي، ويتميز هذا المفهوم بقدرته على فهم طبيعة تعبئة الموارد، وبالتالي فهم أشكال التنظيم لدى الحركات الاجتماعية، وبقدرته على إدماج البعد السياسي في التحليل، وعليه فهم ظواهر الاحتجاج والنضال والرفض والتمرّد فأصبح هذا المفهوم مركزيا في فهم نشأة واشتغال وبروز الحركات الاجتماعية في علم الاجتماع.

فيرمي هذا المفهوم إلى دراسة تأثير النّظام السياسي وتطوراته الظرفية على مصير الفعل النضالي بغض النّظر على القدرة التعبوية للمجموعة، فيهتم بتحليل الظروف غير الثابتة التي من شأنها أن تجعل من النظام السياسي أقل أو أكثر عرضة للاحتجاج والنضال ضده وقابلية التأثر به. فيصعب تحديد عناصر انفتاح بنية فرص سياسية بشكل استباقي فـ"أي حدث أو أحداث أو عمليات اجتماعية واسعة النطاق على نحو يسهم في تقويض الحسابات والتوقّعات التي تتهيكل على أساسها السلطة السياسية، وهو ما من شأنه أن يحدث تغييرا في الفرص السياسية"[37]؛ ويعطينا على هذا الأساس عديد الأمثلة كالحروب أو الأزمات أو التطورات الديموغرافية أو إعادة

[35] Fillieule olivier, 1997, stratégies de la rue les manifestations en France, Paris, presses de science Po, P57

[36] Doug Mc Adam, 1982, Political Process and the Development of Black Insurgency, P12

[37] Doug Mc Adam, 1982, Political Process and the Development of Black Insurgency,1930-1970. p41

تشكيل علاقات القوى بين المحتجين الذين يعتبرون أنفسهم مناضلين من أجل قضية ما يلتزمون بها وبين أعضاء النظام السياسي.

إنّ تحليل الفعل الاحتجاجي في علاقته بالنظام السياسي من خلال مفهوم بنية الفرص السياسية يكون عبر تداخل أربعة عناصر تكوّنه، وهي: أولا درجة انفتاح أو انغلاق المؤسسات السياسية، ثانيا استقرار أو عدم استقرار التحالفات السياسية، ثالثا وجود أو غياب حلفاء مؤثرين داعمين للحركة المعنية، رابعا وجود صراعات أو انقسامات بين النخب.

لقد نجح هذا المفهوم في الدراسات السوسيولوجية لفرادته في فهم الحركات الاجتماعية من خلال محاولات الكثيرين. فكانت الانتقادات تبيّن أن المؤشرات المستخدمة لهذا المفهوم لا يمكنها أن تتجاوز الإشكاليات العملية التي طرحتها نظرية "الحرمان النسبي"، فاعتبرت المقاربة المرتكزة على مفهوم بنية الفرص السياسي تهمل الوساطات التي يشعر عبرها الفاعلون الاجتماعيون بأثر قيود البنية، ومن ثمّ يمتثلون لها فهي تعجز عن فهم الطريقة المعقدة وأحيانا التناقضات التي تؤثّر بها البنى على عمليات التعبئة، فأنصار مدرسة تعبئة الموارد الذين وجّهوا انتقاداتهم لأصحاب هذه المقاربة يعتبرونهم غيبوا كلّ المتغيرات الوسيطة التي تتيح فهم طرق إنتاج الظروف الموضوعية للإحباط التي تظهر لدى الفاعلين، والتي يتمثلونها ويستبطنونها، والتي تتحول في ما بعد إلى مطالب يتبناها المناضلون الرافضون والمحتجون قابلة للبدء في تعبئة من حولها، إذا قام النقد حول أربع نقاط محدّدة:

-مقاربة فهم الدولة باعتباره كيانا موحدا ومتجانسا، وكذلك افتراض وجود فواصل بين الحقل السياسي وحيز النضال الاحتجاجي السياسي.

-طريقة تفاعل البنى السياسية مع الحركات الرافضة والمحتجة، وهو ما تمثّله المراوحة بين القمع والإحجام عنه كنتاج لعملة مستمرة، ولسيرورة التفاعل بين المؤثرات المختلفة.

-من نفس المنظور الديناميكي أهمية النظر إلى الأشكال التي تتخذها بنى التعبئة ومسارات الفعل النضالي كنتاج لعملة التفاعل هذه، وهو ما يدفع إلى أطر إدراك والصراع حول المعنى في تحديد شروط الفعل الجماعي النضالي الاحتجاجي.

آليات الاحتجاج

لقد تنوعت آليات الاحتجاج فنجدها كالتالي:

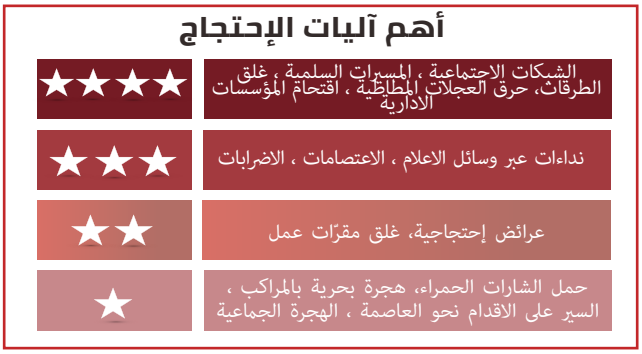

الفاعلون

خلال هذه السنة 2019 يتعدد الفاعلون ويتنوعون فنجد المواطنون والطلبة وسائقي التاكسي والأجرة والفلاحون والعمال والموظفون والنساء فأما المواطنين فنجدهم من عدة مدن وأرياف وقرى منها: فرنانة، معيو، جلمة، قبلي ، دوار الزرلي، أهالي الزواريين، بوحجلة، سبيطلة الشراردة القصرين، القيروان، الوسلاتية، حاجب العيون، بني خداش، قصور الساف، مجاز الباب، ماجل بلعباس، الكاف، ، دخيلة توجان، رأس الجبل، الشبيكة، سوق الأحد، حفوز، قصر أولاد سلطان.

إن الجديد والنوعي في هؤلاء أننا نجد خلال شهر جويلية صنفا جديدا من المواطنين المحتجين وهم الحجيج أيضا هناك فاعلون آخرون وهم الطلبة وسائقي سيارات التاكسي الفردي عدد من سواق سيارات الأجرة لواج بالقيروان أيضا المجتمع المدني مثل اتحاد أصحاب الشهائد المعطلين عن العمل والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ويلعب هنا المجتمع المدني دورا مهما يعبر عن مسؤولية اجتماعية وعن رهانات تجذير الثقافة المدنية والسياسية كما ساهم في الاحتجاجات أيضا الفلاحون في وادي مليز و الكرمة 1 بالهوارب.

عـلاوة عـلى ذلـك البحـارة و عـمال وموظفـين تابعـين لمعمـل كنديـا ولشركـة البيئـة والغراسـة والبسـتنة، عـمال شركـة فسـفاط قفصـة و أعـوان الحضائـر ببلديـة طبربـة، و قطـاع الصحـة و إطـارات وأعـوان المسـاجد وعـمال الحضائـر التابعـين لإدارة الغابـات بعـمادة مقـرة جبـل وسـلات مـن معتمديـة عـين جلولـة والإطـار الشـبه طبـي و العملـة بمستشـفى فرحـات حشـاد و موظفـي و أعـوان البريـد التونـسي أيضـا النسـاء العامـلات كفاعـلات مهـمات في فضـاءات الاحتجـاج منهـن عامـلات بشركـة مختصـة في الخياطـة بهبـيرة وعامـلات المخـبر الصيـدلي بـدركاس المنتصب بالمنطقـة الصناعية بكندار.

فضاءات التحركات

توزع الحركات الاحتجاجية الاجتماعية حسب الولايات 2018-2019

الولاية	2018				2019			
	عفوي	تلقائي	عشوائي	المجموع	عفوي	تلقائي	عشوائي	المجموع
بنزرت	81	96	58	235	103	92	47	242
تونس	325	324	100	749	217	195	114	526
أريانة	51	43	24	118	16	1	14	31
منوبة	66	59	30	155	70	42	24	136
بن عروس	37	46	40	123	27	16	24	67
زغوان	36	46	12	94	25	14	15	54
نابل	123	90	90	303	228	93	102	423
جندوبة	151	138	70	359	205	98	118	421
باجة	54	66	31	151	75	58	35	168
الكاف	89	57	31	177	113	85	54	252
سليانة	57	61	48	166	127	70	70	267
سوسة	174	164	106	444	236	172	142	550

الولاية	2018				2019			
	عفوي	تلقائي	عشوائي	المجموع	عفوي	تلقائي	عشوائي	المجموع
المنستير	43	56	30	129	86	61	68	215
المهدية	68	76	31	175	78	58	52	188
صفاقس	206	224	125	555	216	149	111	476
القيروان	688	578	402	1668	949	465	393	1807
القصرين	208	261	196	665	240	155	144	539
س.بوزيد	304	366	211	881	371	311	166	848
قابس	147	139	72	358	71	50	25	146
مدنين	150	194	114	458	134	121	49	304
تطاوين	138	120	52	310	185	134	108	427
قفصة	283	295	213	791	299	240	178	717
توزر	86	50	25	161	60	46	21	127
قبلي	63	54	14	131	67	58	35	160

التوزع الجغرافي للاحتجاجات الجماعية بمختلف انواعها

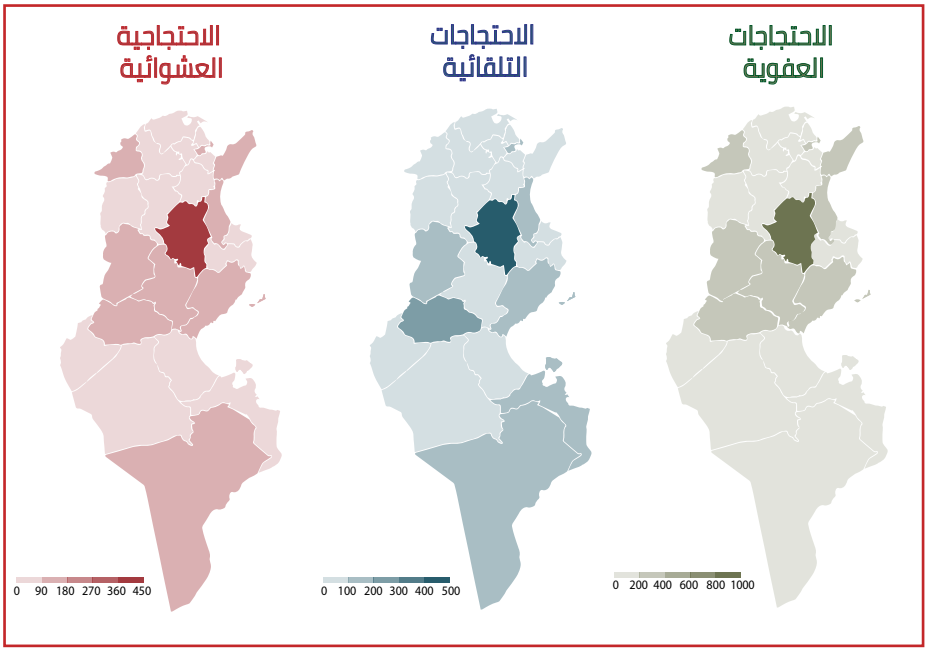

توزع الاحتجاجات الجماعية حسب الأشهر

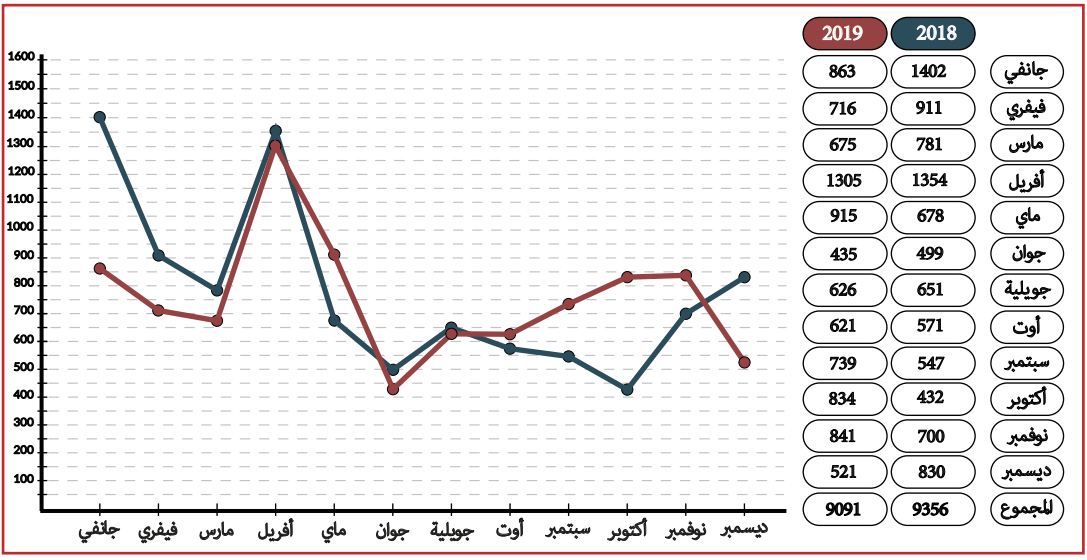

	2018	2019
جانفي	1402	863
فيفري	911	716
مارس	781	675
أفريل	1354	1305
ماي	678	915
جوان	499	435
جويلية	651	626
أوت	571	621
سبتمبر	547	739
أكتوبر	432	834
نوفمبر	700	841
ديسمبر	830	521
المجموع	9356	9091

خريطة الاحتجاجات حسب الأقاليم التنموية

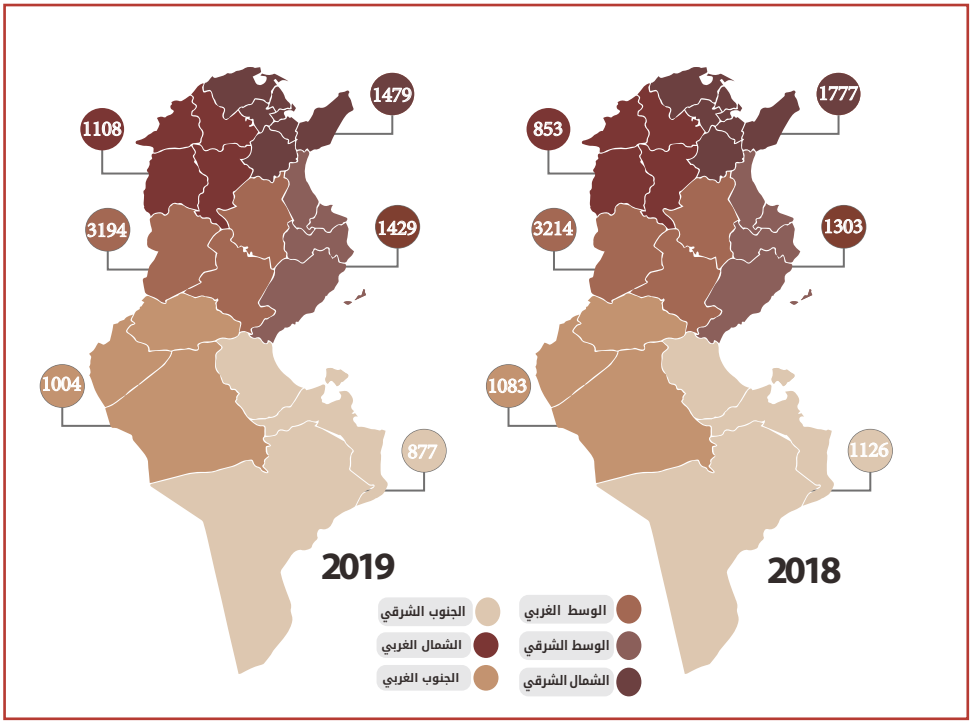

III.الحركات الاجتماعية المحتجة تعرية للمشاكل التنموية في الجهات وفي القطاعات

تكشف الحركات الاجتماعية عن صراعات بين من "يهيمنون على جهاز السيطرة وبين أولئك الذين يمرّون بخبرة التغيير"[38]؛ فتستغل كفضاء يستنجد به من قبل الفئات التي لا ترى سوى التجاهل من قبل سلطات الإشراف، والتي تعيش حالة غليان شعبي، فهي "إفراز للواقع الاجتماعي، وتعبير عن علاقات اجتماعية تتسم بالتفاوت المجحف في المداخيل والتوزيع غير العادل للثروة، فهي نابعة من الحياة الاجتماعية وليست حدثا مأساويا أو استثنائيا".[39]

يتجلى مضمونها العلمي كمحصلة تاريخية تفرز فِعلاً منظَّما للإنسان الغاضب جراء خيبات وصدمات تاريخية وحرمان يعيشه من قبل الأجهزة المسيطرة عليه فتحطم انتظاراته الاجتماعية وحرمانه من التمتع بمنافع بلده وخيراتها، وهو ما يضطرها إلى الانتقال ضرورة إلى مرحلة العبور والاجتياز الجماعي داخل حركة احتجاج نحو فترة تاريخية جديدة يكون مفتاحها الحركات الاجتماعية التي تنتجها إدراكات جماعية حول مقتضيات الواقع الاجتماعي ويحرّكها منطق اقتصادي أو سياسي أو رمزي أو ثقافي.

والمهم في كل ذلك "أنّ يجمع الأفراد شعور عام بالضيم قوامه الإدراك المشترك للديمقراطية في وضعية سياسية بعينها"[40]؛ وبذوبان الطبقة الوسطى في تونس فتلك الطبقات الوسطى عادة ما تموقع نشاطاتها في أعمال إنتاجية أو تبادلية، وفي أجهزة الدولة، وفي القطاعات الإستراتيجية التي تتحكم بجدلية الدولة والمجتمع،" فتكون على علم بضعف الرأسمال الاقتصادي الذي ابتلعه الرأسمال السياسي"[41]؛ والمتحكمين في أجهزته، كل ذلك تختزنه الحركة الاجتماعية في المخيال الشعبي لفاعليها لتكون أهم "ذاكرة جماعية تجمع بين الماضي والحاضر"[42]؛ ولتصنع مستقبلا كما يتصوره الفاعلون الاجتماعيون لأنّ معناه ليس في الحاضر فحسب بل كذلك في المستقبل وإلاّ فإنّها تصبح مجرّد احتجاج هامشي غير متأصّل في العملية التاريخية.

---

[38] TOURAINE Alain ,1968 ,279.

[39] TOURAINE Alain, 1978, La voix et le regard, Paris, Seuil, p45.

[40] تيلي تشارلز،2005، الحركات الاجتماعية(1768-2000)،ترجمة ربيع، وهبة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ص33

[41] LIAUZU Claude, 1986, « Crises urbaines crise de l'Etat mouvements sociaux », p32, in Etat, Ville et mouvements sociaux au Maghreb et au Moyen-Orient actes du colloque CNRS-ESRC, Paris.

[42] Ibid., p37

وبناء عليه تصبح سيرورة التاريخ محصّلة "المتنازع عليه" والذي يتضمّن" حراكا لإملاء مطالب فئات عديدة فينتج" الفعل الرافض من مؤسّسة جماعية محقّقة للتغيير بمنطق صراع ومواجهة بين الفاعلين مع السلطة العامة لتستمر كمسار عنيف تكون فيه سلسلة التفاعلات بين الماسكين بزمام السلطة والأشخاص الطامحين والحاملين لجملة من التمثلات الجماعية أو يخبو النضال ليضمحل الصراع السياسي والتمرّد على الدولة ومؤسساتها. وبالتالي يكون منطقها الصراعي حول "تغيير النظام الاجتماعي وبالأساس حول روابط الملكية وعلاقات العمل"[43]، كرهانات اجتماعية وتموقعها ضمن آليات التحكّم والضبط التي تحتكرها الدولة كرهانات سياسية وأخرى حضرية كالسكن والتغطية الاجتماعية والصحة. ويكون الصراع موظفا عندما يدور حول مجموعة "قيم وأحقية المصادر والقوة والمكانة النادرة".[44]

كما تحيط بالحركة ظروف معينة تساعدها على البروز، ترتكز في حراكها على" صراع حقيقي حول جملة من القيم والموارد المتواجدة في المجتمع"[45]؛ "منها توزيع الثروة، الهيمنة الاقتصادية، الرقابة، التحكم، الإدارة، السلطة السياسية"[46]، وهي فعل صراع حول الاستعمال الاجتماعي أو الاستغلال لجملة الموارد الثقافية، ويرتبط بروزها بالأساس بثلاثة شروط "أولها تجمع جملة من الأفراد حول هوية اجتماعية، ويكونون فيها واعين بمصالحهم وبروابط التضامن التي تجمعهم داخل المجموعة الواحدة، ويجمع عادة أفراد الحركة حول جملة من المقصيين والمهمشين، ثانيها أنّ كلّ فاعل اجتماعي يفترض عدّة فاعلين آخرين لتتضح وضعية كلّ واحد منهما، ثالثها يسعى كل من ينتمي إلى الحركة إلى فرض رؤية جديدة متفق عليها والتي أجمعت عليها مكونات الحركة".[47]

يشير البعض إلى أنّ "الجوع هو الذي يولد عاطفة الأخوة والتضامن بين الجياع ويدفعهم إلى تنظيم صفوفهم حول بعضهم البعض قصد التغلب على عدوهم المشترك" ، فتجلياته كمحصلة "يكشف لنا عن تمفصل هام

---

[43] HEBERLE, R, 1951, Social movement an introduction to political sociology, New York, Appleton century-Crofts Inc, P6.

[44] LEWISE Coser, 1956, The functions of social conflit, New York, The free press, p7.

[45] Ibid., p392.

[46] Touraine Alain, (2006), “Mouvements sociaux” p. 799 in Le dictionnaire des sciences humaines, sd

[47] ROBERT Campeau., Idem, p392.

[48] TAECHOUNA Mohamed, 1982, Les marginaux dans les récits picaresques arabes et espagnols, Tunis, Publications de l’université du Tunis, P85.

بين الاقتصادي والتاريخي، وما نسميه بالعالم التقني والاقتصادي ضمن تنظيم عالمي لتقسيم العمل"[49]، كما يكشف عن أزمة هي" نتاج لمسار تاريخي طويل لا يمكن فهم طبيعتها إلاّ بالوقوف عند أهم السمات التي طبعت مسار التحضر في مجتمعاتنا، وهو ما سيقودنا إلى الحديث عن الفاعلين الاجتماعيين في الوسط الحضري لنقرأ طبيعة فعلهم في ارتباطه بأوضاع التبعية"[50]. إضافة إلى ذلك إنّ أزمة العنف سياسي يتدرج من صورة إلى أخرى يُنتج حركات معبّرة عن رأي عام ساخط على سلطة حاكمة تحتكر كل مفاتيح التنمية، وتسعى إلى القضاء على النظم القديمة من خلال وسائل ناعمة وأخرى عنيفة، هكذا تكون الحركة الاجتماعية أداة تحليلية "فلا تحيل إلى تجربة تاريخية محدّدة فقط أو تنظيم اجتماعي بعينه بل تمكّن من فهم الصراعات الاجتماعية و الرهانات التي تحكمها في نسق مجتمعي ما"[51]، فتختلف طبيعتها باختلاف النسق المجتمعي الذي يفرزها لتُدرك الحركة على أنّها شكل من أشكال التعبئة تحمل مشروعا مجتمعيا جديدا بغض النظر عن تحققه أو عدم تحقّقه.

فتسعى إلى إعادة الإنتاج الاجتماعي الذي" ينتجه شعور باللا عدالة الاجتماعية"[52]. فتتجلى "كراية علم اجتماع الفعل"[53]لأنّها هي" جملة أفعال جماعية لها أسبابها الأصيلة منها التأثير الجماعي لجملة من الإدراك والتمثلات التي تطبع مشروعا ضمنيا يسعى الأفراد إلى فرضه في الواقع، فيتطور هذا التأثير الجماعي المتبادل ضمن منطق احتجاجي يسعى إلى الدفاع عن جملة من المنافع المادية أو لسبب يدفعهم للاحتجاج"[54]، ويقوم بالفعل الاحتجاجي عادة "المسيطر عليه على المسيطر".[55]

تطور حجم الاحتجاجات الاجتماعية حسب القطاعات سنة 2019

لقد مثل عدد الاحتجاجات خلال سنة 2019 في القطاع الإداري الأبرز والذي تبوأ الرتبة بحجم 3173 تلاه القطاع الاجتماعي بحجم 1719 و المرتبة الثالثة كانت للقطاع الاقتصادي بحجم 1116 وهي نفس القطاعات التي برزت فيها حركات احتجاج خلال سنة 2018 ما يعني تواصل نفس المشاكل وعدم جدية الدولة في التعاطي مع هذه القطاعات.

---

[49] SYLVIE Mesure et PATRICK Savidan, Ibid., p800.

[50] الزعفوري،عمر ،2009 ،"الحركات الاجتماعية الحضرية في المجتمعات التابعة "،عالم الفكرعدد1 مجلد 38 يوليو –سبتمبر ،الكويت ، ص236

[51] نفس المرجع،ص238

[52] NEVEU Erik, 1996, Sociologie des mouvements sociaux, Paris, La Découverte, p 5

[53] TOURAINE Alain, 1978, La voix et le regard, Paris, Seuil, P46

[54] NEVEU Erik, Ibid., P11

[55] LILIAN Mathieu, 2004, « Comment lutter ? », Sociologie et mouvements sociaux, La

توزع الاحتجاجات الجماعية حسب القطاعات

القطاع	2018				2019			
	عفوي	تلقائي	عشوائي	المجموع	عفوي	تلقائي	عشوائي	المجموع
اقتصادي	398	455	276	1129	485	324	307	1116
اجتماعي	582	554	296	1432	801	565	353	1719
سياسي	263	256	113	632	62	55	20	137
تربوي	290	412	224	926	324	254	200	778
بيئي	196	120	55	371	136	63	53	252
اداري	966	1035	572	2573	1429	1022	722	3173
ديني	31	18	3	52	5	6	4	15
البنية التحتية	173	120	114	407	387	156	187	730
صحي	318	190	124	632	376	220	176	772
امني	326	306	188	820	187	114	84	385
رياضي	85	137	160	382	6	5	3	14
المجموع	3628	3603	2125	9356	4198	2784	2109	9091

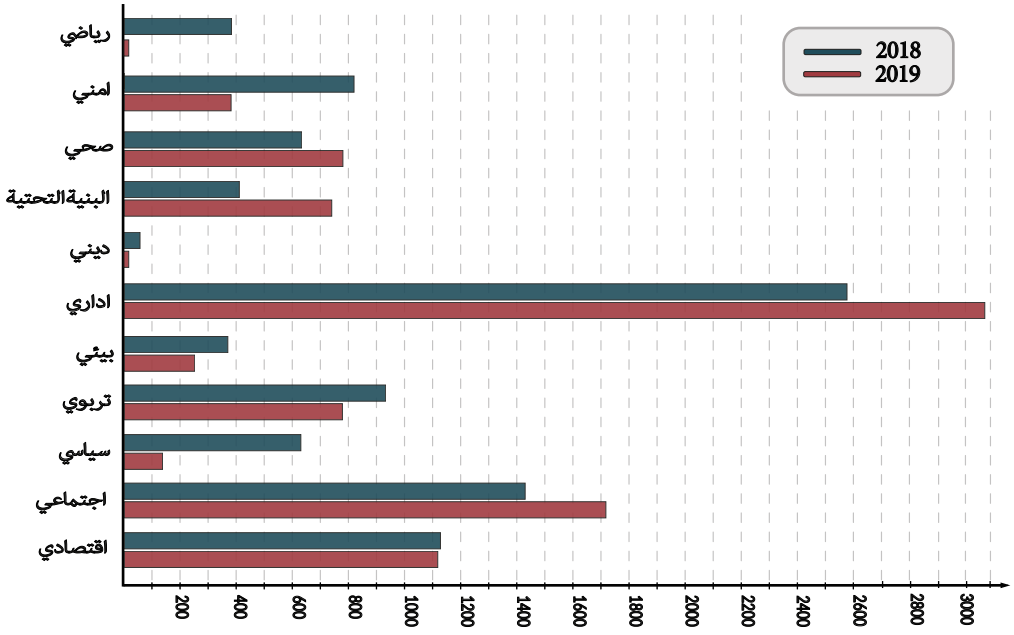

وفي الثلاثية الأولى من سنة 2019 بلغ عدد الاحتجاجات في القطاع الإداري 828 تلاه القطاع التربوي بـ 338 ثم القطاع الاجتماعي بـ 315 احتجاجا.

الثلاثية الأولى 2019				
TOTAL	عشوائي	تلقائي	عفوي	
272	60	97	115	الاقتصادي
315	68	110	137	الاجتماعي
21	1	11	9	السياسي
338	83	119	136	التربوي
60	14	13	33	البيئي
828	187	288	353	الاداري
10	4	4	2	الديني
154	23	50	81	الصحي
62	12	18	32	الأمني
0	0	0	0	الرياضي
194	49	31	114	البنية التحتية
2254	501	741	1012	المجموع

وفي الثلاثي الثاني كان النصيب الابرز للاحتجاجات في القطاع الاداري بحجم 947 ثم القطاع الاجتماعي بحجم 460 واخيرا القطاع الاقتصادي بحجم 454.

الثلاثية الثانية 2019				
TOTAL	عشوائي	تلقائي	عفوي	
454	142	124	188	الاقتصادي
460	99	161	200	الاجتماعي
65	14	24	27	السياسي
148	27	57	64	التربوي
53	6	20	27	البيئي
947	220	297	430	الاداري
0	0	0	0	الديني
202	37	59	106	الصحي
154	35	49	70	الأمني
0	0	0	0	الرياضي
172	41	43	88	البنية التحتية
2655	621	834	1200	المجموع

وفي الثلاثي الثالث حافظ القطاع الإداري على المكانة الأولى بـ 635 والقطاع الاجتماعي بحجم 524 وبرزت أزمة القطاع الصحي من خلال عدة احتجاجات بلغ عددها 282.

الثلاثية الثالثة 2019				
TOTAL	عشوائي	تلقائي	عفوي	
154	49	29	76	الاقتصادي
524	92	157	275	الاجتماعي
14	2	4	8	السياسي
86	37	17	32	التربوي
66	18	11	37	البيئي
653	151	196	306	الاداري
1	0	0	1	الديني
282	87	74	121	الصحي
69	13	16	40	الأمني
0	0	0	0	الرياضي
137	28	26	83	البنية التحتية
1986	477	530	979	المجموع

وفي الثلاثي الرابع عاد نسق حجم الاحتجاجات الى القطاعات التي برزت في الثلاثي الأول والثاني فكان حجمها في القطاع الإداري 745 وفي القطاع الاجتماعي 420 أما الاقتصادي فكان بعدد 236.

الثلاثية الرابعة 2019				
المجموع	عشوائي	تلقائي	عفوي	
236	56	74	106	الاقتصادي
420	94	137	189	الاجتماعي
37	3	16	18	السياسي
206	53	61	92	التربوي
73	15	19	39	البيئي
745	164	241	340	الاداري
4	0	2	2	الديني
134	29	37	68	الصحي
100	24	31	45	الأمني
14	3	5	6	الرياضي
227	69	56	102	البنية التحتية
2196	510	679	1007	المجموع

VI. البدائل التنموية الجادة لمجتمع يبحث عن تحقيق التاريخانية*

إن المسار التاريخي للسياسات التنموية في تونس افرز عدة حركات اجتماعية احتجاجية منذ الاستقلال الى اليوم فانخراط الدولة التونسية بعد الاستقلال في العملية التنموية كان مدفوعا بتحولات دولية ومحلية شكلت معالم خياراتها التنموية وسياسات التحكيم التنموي مما كرس مركزيتها في قيادة هذه العملية الاقتصادية والاجتماعية كما انعكس فعل الدولة من خلال اعتماد استراتيجيات فعل الضبط والمراقبة والإقصاء سلبا على البنية الاقتصادية والاجتماعية وإلى دولنة جل الخيارات الوطنية لتبرز تمايزات اجتماعية ومركزية تنموية وتوزيع غير عادل في الثروة الوطنية وجدلية تجلي وتخفي الفاعلين المحلين كردود فعل لصراع بين فاعلين مركزيين وهو ما ابرز ملامح الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي ارتكزت على استراتيجيات تنظيمية لتحقيق رهاناتها المتمثلة في الاعتراف والعدالة الاجتماعية والتشريك الفعلي في المسار التنموي.

وفي هذا السياق تعتبر الحركات الاحتجاجية نداء معلن لمفهوم العدالة الاجتماعية كمفهوم غير مفصول عن التنمية الشاملة والمستدامة فيفصح الناشطون من خلال الأفعال الاحتجاجية التي يتبنونها عن ضرورة تبنيه كحالة تعبر عن انتفاء الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة الوطنية فغيابها يفرز فقرا وتهميشا وإقصاء وفروقا غير مقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة الواحدة كما يُعبر نداء الشباب اليوم عبر الاحتجاج عن الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئة بين فئات المجتمع وعن حريات غير متكافئة ومن هنا يحضر الشعور باللا عدل والظلم الاجتماعي وتعيب مشاعر الإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية والسياسية الفعالة فلا تتاح لقوى المجتمع الفرص المتكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وطاقاتهم لتوظيفها للصالح العام، إن غياب العدالة في نظرهم هو غياب للمساواة وبالتالي مواطنة مشوهة لا لا تقوم على مبادئ التضامن الاجتماعي وعلى حقوق الإنسان وحرياته.

"إن العدالة غاية قد لا يدركها البشر لكن حياتهم سوف تخلو من القيمة إذا لم يسعوا باستمرار الى الاقتراب منها وإذا لم يناضلوا من اجل تحريك النظام الاجتماعي في اتجاه المستويات الأعلى لها" [57] فتحقيق العدالة الاجتماعية

---

* التاريخانية l'historicité من منطلق مقاربة الان توران (Alain Touraine) هي قدرة المجتمع على إنتاج نفسه بنفسه بإعطاء معنى لممارساته و بإنتاج توجهاته ولهذا ليس المجتمع ماهو كائن بل ما يفعله ليكون وهي المحرك الاجتماعي والثقافية الذي يفسر سير المجتمعات وحركتها ويبين قدرتها على توجيه ذاتها نحو الوجهة الحقيقية التي تريدها. وهو مفهوم برز في كتابات توران التالية sociologie de l'action وكتاب production de la société.

[57] ابراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2014، ص 15

يستوجب إدراك أربعة أمور عمليا، إن هدف العدالة الاجتماعية لا يتحقق الا بالكفاح والنضال والاحتجاج من جانب المواطن المضلوم والمحروم والمحتاج لا سيما من خلال دور المجتمع المدني كالنقابات و الاحزاب السياسية التي تؤمن بهذا المفهوم والمنظمات الحقوقية التي تعتبر حقوق الانسان مرجعية اساسية لها، ان العدالة والتنمية والسيادة والاستقلالية و الديمقراطية مفاهيم مترابطة وملتحمة ببعضها البعض ولا يمكن فصل واحدة عن الاخرى أو عزلها لكي لا يعوق هذا تقدم المجتمع ،ان فرص التحول الاجتماعي الكبير في تونس رهينة نموذج تنموي بديل تتوافق خصائصه مع السياق الحالي الذي تعيشه البلاد في مستوى نموها الاقتصادي و خريطة المشاركة السياسية و الديمقراطية.

كما تكون العدالة شديدة الارتباط بالمساواة و بحقوق الإنسان أي انه يجب أن تراعي العدالة الفروق الفردية بين الناس مثل الجهد المبذول في متطلبات العمل ودرجات المهارة والتأهيل والفروق في الحالة الصحية أي القدرة على تحمل الأعباء والأهم من ذلك أن تكون لهذه الفوارق مقبولية اجتماعية.

لقد طرح مفهوم التنمية بعد الحربين العالميتين والحركات التحريرية في العالم الثالث كأداة تساعد على تجاوز حالة التخلف التي تعانيها المجتمعات فتساعدها على اللحاق بركب الدول المتقدمة كما بدا مفهوم التنمية المستدامة في الانتشار بشكل رسمي من خلال تقرير"مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 كعملية لتطوير المجتمعات والأرض والمدن والأعمال التجارية بطريقة تتماشى مع احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة فهو مفهوم شامل يعمل على تفعيل واستمرارية عدة جوانب كالجانب الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي والبيئي والمجتمعي مع الأخذ بعين الاعتبار حفظ التنوع الحيوي والنظم الايكولوجية باستدامة العلاقة الايجابية بينها وبين النظام البشري على أن لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في التمتع والعيش في حياة كريمة كما يستدعي هذا المفهوم مواجهة المخاطر المجتمعية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

إن تحقيق التنمية المستدامة مرتبط" بالتمسك بالإبداع من حيث المفهوم والنظام والانطلاق من السوق المحلية وزيادة الطلب الداخلي أيضا دفع التعديل الاستراتيجي للهياكل الاقتصادية وتغيير نمط النمو وتعجيل التقدم العلمي والتكنولوجي وتقوية القدرة على الإبداع الذاتي وتنمية الموارد البشرية وبناء مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة"[58]، كما تؤثر عوامل

[58] حسن شحاتة و محمد حسان عوض، البيئة والتنمية المستدامة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، 2016، ص ص 90-88

عديدة على التنمية المستدامة ونجد منها كفاءة نظم الادارة و التوزيع والاستخدام الامثل للموارد المتاحة والانتفاع بالطاقات الانتاجية المتاحة ايضا.

إن مؤشرات التنمية المستدامة تتمثل في المؤشرات الاقتصادية (أي نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لأنه يحدد مستوى المعيشة، نسبة إجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة الاستثمارات)، رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي (لقيس مديونية الدولة ولتقييم قدرتها على تحمل الديون كما يرتبط هذا بنقل الواردات إلى صادرات بهدف تعزيز الديون) والمؤشرات الاجتماعية (مؤشر الفقر وفيه ثلاثة أبعاد حياة طويلة وصحية أي نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يبلغون سن الأربعين وتوافر الوسائل الاقتصادية أي نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه و معدل البطالة، مستوى المعيشة أي نسبة السكان الذين ليس لهم احتياجات يومية من مياه وخدمات صحية ومرافق الصرف الصحي، التعليم، معدل النمو السكاني) والمؤشرات البيئية (نصيب الفرد من الموارد المائية، متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة، التصحر) والمؤشرات المؤسساتية (خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة، المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة، الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة، مستخدمو الانترنت لكل 100 نسمة).

يرى البعض أن التنمية تعني في بعدها الأول تطوير النظام الاجتماعي الإنتاجي حتى يزيد التراكم والنمو والرقي في إنتاجية عمل الإجراء وفي بعدها الثاني إدخال التحولات العقلياتية والاجتماعية على المجتمعات التقليدية وتطوير الإنسان وفي بعدها الثالث التمكن من الاستجابة الى الحاجيات الأساسية للسكان حتى يتحسن أمل الحياة عند الولادة"[59]. ويتجاوز هذا المفهوم البعد الاقتصادي والتقني لتكون عملية شاملة ومتعددة الأبعاد وتستوجب إدماج كل الأبعاد الحياتية وكل طاقات المجموعة بحيث يتاح لكل فرد أن يساهم في المجهود العام لاقتسام ثمرة التنمية.

هكذا تمثل التنمية مجال فعل ورهانا وهدفا وشعارا، وهو ما شكل مضامينها في جدلية الصراع بين الدولة و المجتمع فعند تعقبنا لآثار الفاعل التنموي في تونس نجد في الغالب أن هناك فاعلا أوحدا هو الدولة تتغير سماته من فترة لأخرى، دولة احتكرت التنمية التي اقتصرت على رؤيتها مقابل التضحية ببعض المناطق والفئات الاجتماعية لأنها كانت مجبرة على

[59] دلالة ،الحبيب، 2002،وجوه الاشكال في جغرافية التنمية،تونس، مركز النشر الجامعي،ص98

إيلاء أهمية للجهات الأكثر سكانا، وهو ما أفضى إلى بعض التوترات الاجتماعية الحادة، فعرفت عدة فترات زمنية لتونس المستقلة بالتذبذب وعدم وجود سياسة اقتصادية واضحة اعتبارا إلى ثقل الإرث الاستعماري وأزمة رحيل الإطارات الفرنسية وعدة رجال أعمال أجانب وهذا ما جعل الدولة تبدي استعدادها لحقل أعباء التنمية ومواجهة التحديات بما أنها دولة الاستقلال ودولة الرعاية الاجتماعية عريضة النواحي، ففرضت نفسها كقوة وصائية لتكسب ولاءات القوى الاجتماعية واحتكرت مجال الفعل الاستراتيجي التنموي.

تجاذبت التنمية رؤية أخرى مجتمعية "فقد نظرت الفئات الاجتماعية إلى التنمية على أنها عمل من أعمال الدولة"[60]، لكن الدولة في العالم الثالث كانت مترددة في منح هذه الفئات بعض المسؤولية لأن هذا من خياراتها واستراتيجياتها ولا فائدة من تدخل هذه الفئات، فالتقت نظرة الدولة والفئات الاجتماعية للتنمية في ارتباط هذه الأخيرة بمجال فعلها وهو ما جعل منها فوقية مغيَّبة لأثر الفاعلين الاجتماعيين وهذا ما عصف بتجارب التنمية وما عُرف بتوجه "الاستعلاء".[61] أيضا اقترنت هذه التجربة" بصعوبة تمييز حقيقي بين مفهوم التنمية والتحديث و العقلنة وهو ما أبقى على عملية التنمية على أنها مجرد شعارات ومخططات تقدمها الدولة"[62]، إضافة إلى ذلك إن احتكار الدولة للتنمية بكونها المشرع والمستثمر والممول والمسؤول عن السوق وعن توفير حاجيات الفئات الاجتماعية على تنوعها هو ما عكس بعدا شموليا أحاط بسياسات التنمية لأنها اعتبرت نفسها المسؤول الوحيد عن السيادة وثمرة الاستقلال والنهوض بالمجتمع، "فأوجدت صياغتها في مشروع الآفاق العشرية للتنمية لتوجد صبغة علوية فوقية لاستثماراتها مباغتة ومفتقدة للعمق الشعبي"[63]، وهذا ما عناه سمير أمين بنعته لتدخل الدولة التونسية بأنه "تدخل يفتقد إلى الديمقراطية إزاء المطالب الشعبية وإيمانه بالنخب أكثر من إيمانه بالجماهير".[64]

كل هذا أدى إلى إقصاء شرائح من المجتمع وحدوث حالات عدم الرضا في صف الريفيين والحضريين على حد السواء وإلى تزايد أعباء الدولة وديونها

---

[60] بن جنات زهير ،2006 ،"استراتيجيات الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي وإكراهات المعولم" ،ضمن أعمال ندوة المجتمع المحلي والتنمية الاستراتيجيات والتحديات،صفاقس،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،ص53

[61] بوطالب محمدنجيب،2006،"التنمية المحلية وإنشاء القرى المستحدثة في الصحراءالتونسية "ضمن أعمال ندوة المجتمع المحلي والتنمية الاستراتيجيات والتحديات،صفاقس،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،ص90

[62] لبيب طاهر، 2000، "التنمية الاجتماعية واتجاهاتها بالبلدان العربية"، ضمن مجلة المستقبل العربي عدد253، الكويت

[63] درويش الحبيب ،2006، "التنمية المحلية من خل التجربة المشاريع الصغرى دراسة في النسيج الصناعي بصفاقس" ضمن أعمال ندوةالمجتمع المحلي والتنمية الاستراتيجيات والتحديات،صفاقس،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،ص99

[64] AMIN Samir, 1970, Le Maghreb moderne, Minuit.

ف" تحمل الدولة الدور كحكم ومنسق وممول أساسي للعملية التنموية أدى إلى تنامي سلوك المطلبية والتعويل شبه الكلي عليها وهو ما تنافى مع مبدأ التملص الذي رفعته"[65] ورافق هذا العبء التنموي الذي تحملته الدولة عبء اجتماعي أفضى إلى توترات عاشتها البلاد بسبب تنامي مظاهر الإقصاء والتهميش والفوارق الاجتماعية والجهوية كما رافق هذا العبء انكماش المحلي وهيمنة المركزي الشمولي في ظل "تصور نخبوي للتنمية وارادوية اقتصادية وتدخلية ناجعة ونزعة استبدادية تهجمية قابله تماسك اجتماعي قوي وتفاوت جهوي صارخ وتصدعات اجتماعية كبيرة"[66]؛ وهو ما أدى إلى مراجعة تجارب الماضي والرغبة في مواكبة المستجدات النظرية وفي حقل الممارسة على ثلاث مستويات الفكرية و الاجتماعية و السياسية.

في المستوى الأول تنامى الخطاب ما بعد الحداثي الذي أعاد الاعتبار للمحلي والخصوصي، كما ظهرت تيارات تعيد الاعتبار لمقولة الحس المشترك كتعبيرة من تعبيرات المحلي التي طالما همشها الشمولي والمستوى الثاني الاجتماعي دفعت التوترات الاجتماعية لإحداث تغييرات جزئية قامت بها الدولة من بين هذه التوترات: الأحداث العمالية1978، أحداث قفصة 1980، الأحداث التلمذية1981، انتفاضة الخبز1984، أحداث الرديف 2008، أحداث بن قردان2010، أحداث سيدي بوزيد 2011، والحركات الاجتماعية الاحتجاجية منذ 2011 الى اليوم توترات بغية تحقيق الارتقاء الاجتماعي في سلم المراتبيات "وبذلك كانت الحركات الاجتماعية منذ انطلاقاتها الأولى في تونس الى اليوم تطالب بإجراءات اقتصادية وفعالية اجتماعية أكبر"[67] ورفع الوصاية الشرعية عن الدولة التي تملصت من الوفاء بوعودها المتراكمة أما المستوى الثالث الاقتصادي انكمشت معدلات النمو الاقتصادي ووقفت الدولة على بعض تجارب الدول المتقدمة التي أعطت اعتبارا للمحلي. كل هذا دفع بالدولة لإتباع توجه جديد سمي بالطريق الثالث حسب عبارة انطونيو غيدنز بتجنبها سياسة الإكثار من الدولة Le plus d'Etat أو التقليل منها Le moins d'Etat ، توجه يحاول دفع قوى المجتمعات المحلية نحو منطق محلي للتخفيف من الأزمات الاجتماعية ودفع رهانات اجتماعية جديدة لتأسيس نمط تنموي جديد.

"هكذا أصبحت التنمية رهان فاعلين فرديين مدعوين إلى المخاطرة والاستثمار والى توفير احتياجاتهم بمساهمتهم في تقديمها"[68] وهو ما يستوجب تعميم

---

[65] درويش الحبيب، نفس المرجع،ص102

[66] بوكراع رضا،2002،" التنمية الجهوية والتوجه المؤسساتي الجديد للدولة" ،تونس، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة،ص413

[67] بن جنات زهير، مرجع سابق، ص54

[68] دلالة حبيب، 2002 ، وجوه الإشكال في جغرافية التنمية، تونس، مكتب النشر الجامعي التونسي، ص55

المنطق المحلي واعتباره منطقا سفليا يجب ألا يسيطر من فوق، يخطط له مسبقا وتكون فيه الجماعات المحلية مبادرة ومستقلة تفترض صعودا القيام بجملة النشاطات المحلية وبصفة حركية عبر البرامج ولتكون دينامو التنمية الذي يأخذ مداه من القاعدة لينتشر ولتسود العملية القاعدية.

و بناء عليه تعد عملية التنمية المحلية عملية شائكة لأنها البديل لازمة تنمية عمودية أثقلت كاهل القوى المجتمعية ونزلت كحتمية وليست كفضول أكاديمي أو كطرح نظري لنماذج تنموية في العالم، ويختلف هذا النموذج الصاعد من القواعد والذي يعتبر مفتاحا للازمة التي تعيشها بلدان الجنوب والتي تفترض المساهمة والمشاركة والمساواة النظرية المبدئية بين الفاعلين واستعمال أدواتهم المحلية ضمن ترابهم المحلي الذي يفترض صعودها بتشريكها لكي لا تنفر وتؤدي إلى غضب عارم من قبل المحليات.

ولفهم هذا النموذج يجب أن نقف على مفهوم المحلي ومضامينه لنفهم أبعاد التوجهات التنموية القاعدية، فالمحلي يثير لدينا تساؤلات عديدة تحددها علاقة الجزئي بالكلي وتفاعلات الحاضر مع الماضي وترسخها التصورات المحيطة بها في كل سياق يطرحها، ويرتبط المحلي بتصورات فكرية وسياسية وثقافية فهو مرتبط بجملة التصورات التي تطرح ارتباطا بالتجارب التنموية المتعددة، فلقد تموضع في درجات دنيا من المحلي والجهوي ضمن التجارب التنموية الأولى فلم يظهر ضمن مشاغل التنمية كفضاء يحظى باهتمام المخططين إلا كردة فعل لأزمة هيكلية ولأزمة الشامل والمحلي ارتباطا بالسياقات العالمية لمقاومة الجهوي والتقسيم الجديد للأدوار، وكفضاء متحول بسبب خضوعه لعديد الاستراتيجيات والمتدخلين المراقبين للمجال لضبط فاعليه دون اعتبار لجملة الروابط المشتركة بين الفاعلين الذين يشكلونه ويستمد المحلي قوته من مشاعر الانتماء إلى إقليم ما، إلى مصير واحد ومصلحة واحدة" و يمكن أن تندرج ضمنه تجمعات ريفية أو مدن عملاقة".[69]

وتنتظم الحياة الاجتماعية فيه لتخلق شعورا بالهوية والذاتية في تقاسم بذلك الأفراد طرقا مشتركة في العيش وهو ما ينتج بعدا ثقافيا من خلال جملة العادات والتقاليد والأعراف التي تنظم العلاقات بين الإنسان والإنسان وبين الإنسان والطبيعة، وبذلك يتخذ المحلي بعدا سوسيولوجيا وثقافيا يرتبط عبره بجملة البنى الذهنية، والمعيشية المخصوصة والمتميزة، وهو ما يخلق" أشكال تفاعلهم الخاصة ليصبح محصلة تفاعل تراكمي مخصوص بين أبعاد ايكولوجية وثقافية واجتماعية وبذلك لا ينقطع عن التغير المتواصل تبعا للتغير الذي يطرأ على احد هذه الأبعاد أو جميعها "[70]، ومهما كانت

---

[69] الزعفوري عمر،2006،"جدلية التجلي والتخفي المحلي مناطق الزراعات السقوية في سيدي بوزيد" ،ضمن اعمال ندوة المحتمع المحلي والتنمية بكلية صفاقس،ص69

[70] HENRY Mendras et MICHEL Forsé, 1993, Le changement social tendances et paradigmes, Paris, Armand colin, pp39-40.

مستويات التغير فهذا لا ينفي اثر الفاعلين الاجتماعيين كأطراف بارزة في اللعبة الاجتماعية وفي إنتاج وضعيات وجودهم وتغيرها التي تحمل مميزاتها من خصوصيات المحلي الذي يصنع نسق فعله التاريخي عبر قواعد تحكمه باستراتيجياته ضمن مسؤولية الفاعل عن فعله اعتبارا إلى أن "كل مجتمع يملك قوة رمزية وإمكانية معرفة تسمح بتنظيم علاقاته عبر هويته وتغيير النظام بعمله"[71].

ويستمر وجود هذا المحلي "عبر علاقته بالمجتمع الحاضن وعبر تكامله معه"[72]، وهو ما يوضح لنا وجوبا استقلال المحلي على المركزي، فيصبح المحلي مجال صراع ويُطرح هذا ضمن فلسفات مشاريع التنمية بعدما اهتمت منظمات الأمم المتحدة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعززت منظمة العمل الدولية التي يتمثل هدفها في النهوض بظروف العمل وتحسين وضعية حقوق الإنسان والتركيز على تشريك الجميع في عملية التنمية وتوزيع فوائدها توزيعا عادلا وإدماج المحلي ضمن الوطني، وركزت عدة جهود دولية لإيلاء المحلي بآليات تضامنه وديناميكية نظمه الأهمية القصوى والقيام بالأفعال الاجتماعية المقصودة من قبل عدة هياكل "لإحداث تغييرات في الأحوال الاقتصادية أو الاجتماعية أو التقنية أو البيئية"[73]، والموجهة نحو الشخصيات المحلية المتشكلة من نشاطات وموارد المحلي وإعادة هيكلة عقلانية للتراب حسب خصوصيات المحلي.

وتتميز عملية تنمية المحلي بوجود مقومات أساسية متمثلة في التراب (المجال)، الفاعلين الاجتماعيين، الفاعلين المؤسسين، الجماعة، الفاعلين الاقتصاديين، البنوك والمانحين...تشكل كلها ديناميكية إشكالية التنمية وهي ديناميكية ترابية ومعرفية، وديناميكية لبعث المشاريع التي تُحدث بدورها ديناميكية التراب والمؤسسة والقطاع وتدل على توفيق في إشكالية التكامل ما بين الأبعاد والقطاعات لإنجاح عملية التنمية.

وترتكز هذه الديناميكيات على معطى حيوي شديد الالتصاق بالمجتمع المحلي وهو إنتاج من إنتاجاته ضمن علاقة تبادلية وتفاعلية يعرف ب"المجال أو التراب"، وهو مفهوم تجاذبته عديد الميادين كل حسب تصوره، إلا انه يعد من بين المعطيات السوسيولوجية التي تعد حجر الزاوية لإنجاح عملية التنمية المحلية لارتباطه بتاريخ المجتمع وثقافته واقتصاده وذهنيته.

---

[71] TOURAINE Alain, 1974, Pourla sociologie, Paris, Seuil, p64

[72] JEAN REMY, 1998, Sociologie urbaine et rurale l'espace et l'agir, Paris, L'Harmattan, p17.

[73] عمران كامل،2006 "،تنمية المجتمع المحلي في سوريا بين الخصوصية والعولمة (حالة تنمية جبل الحص-سورية)"،ضمن أعمال ندوة المجتمع المحلي والتنمية بكلية صفاقس، ص117

فيكون المجال والفاعلون الاجتماعيون متلازمون يحيل احدهم على الآخر فلا يمكن الحديث عن واحد دون الآخر لنستطيع قراءة التحولات التنموية. فينتج الفاعلون الاجتماعيون المجال وهم محكومون بامتداده، ففي حركة الفاعلين نقرا المجال وفي حركة المجال نقرا الفاعلين، فكلاهما حامل ومحمول ولا يمكن فصل هذا عن ذاك وكل واحد هو جزء لا يتجزأ من الآخر من خلال الأنشطة والعادات وعديد الإنتاجات الاجتماعية.

ثم إن المجال هو موضوع تصرف من قبل الفاعلين وهو موضوع مراقبة من قبل الدولة لتتحكم فيه وتتصرف فيه كوصي يحميه من الداخل والخارج. فيعكس المشهد المجالي علاقة التوازن والتكامل أو اللا توازن واللا تكامل بين المجال الحضري والريفي وبين الشامل والمحلي، وبين المركزي والجهوي كمجالات تخضع للاستثمار السياسي والاقتصادي والرمزي ويتحدد التوازن حسب مصالح السلط المتحكمة فيه والمتهافتة عليه لتتحكم بقيمته الرمزية.

كما يعكس عملية تحديثية متأنية أو متعسفة عليه تبرز من خلالها عدة ظواهر اجتماعية وعدة استراتيجيات اقتصادية وسياسية لتحكم في حراك الفاعلين ليتحولوا إلى مبادرين أو مجرد رعايا ومنفذين للبرامج، كما تعكس تمطط المجال أو تقلصه حسب عملية الضبط والمراقبة الموجهة إليه.

وبناء عليه يعد المجال نتاج تفاعل سياسي وإيديولوجي وحضاري بين عدة فاعلين وهو آلية هامة لتعرية الواقع الذي تعيشه المجتمعات المحلية بالمشكلات التي تعيشها فهو حلقة وظيفية في العملية التنموية تمرر من خلاله الدولة سياساتها التنموية التي تستوجب مشاركة الأفراد وجل الأطراف الاجتماعية بالاستثمار في الرأس مال البشري وتكوين محليين قادرين على فهم الواقع واستشراف ما يتطلبه الواقع ولأن الإنسان في هذا التوجه هو مركز الاهتمام ليشخص واقعه ويقترح الحلول البديلة لتنمية مجاله لتركيز فلسفة المشاركة لتحقيق مناخ ديمقراطي يمكن أن تنجح فيه التنمية.

أيضا تساعد عملية تشريك الفاعلين على تثمين قدراتهم المحلية والشعور بالمسؤولية وضمان مشاركة الجميع وهو ما يؤدي إلى تطوير قدرتهم على الفهم والانجاز وإنجاح البرامج التي تكون محل إجماع واقتناع والتفاعل مع الواقع ايجابيا وتعزيز الروابط الاجتماعية وإبراز مهارات المحليين وإعادة الثقة فيهم وفي محيطهم، كل هذا يعد من بين رهانات الفاعلين

المحليين المحتجين اليوم وهو ما يُبرر استراتيجياتهم في تجسيد قدرتهم على الفعل فيظهر عبر الحركات الاجتماعية الجديدة التي تعول على مبادئ العدالة والمواطنة والاعتراف والتشريك والتنمية كقيم لبناء استراتيجياتها وتستعين على عجزها القانوني بإفراز آليات اشتغال للمحلي مثل السوق السوداء التجارة الموازية العمل في القطاع غير المهيكل.

فيضحي الفاعل المحلي نتاج فعل فاعليه الاجتماعيين باعتبار أن له مجالات التفاوض الاجتماعي بغض النظر عن استراتيجيات الدولة أو الحكومات التي تنازلت أحيانا عن بعض من أدوارها ضمن أوضاع جديدة تطرح رهانات جديدة للفاعلين القادرين على فهم المستجدات المحلية والعالمية وتغيير استراتيجيات فعلهم بناء على الظروف المستجدة لتحقق مبدأ أن" التنمية بذرة تزرع و تترعرع في الداخل وتتفاعل مع الخارج حتى تنمو و تثمر"[74]، وبناء على فضاءات التفاوض وهو ما يجعل من الفاعل المحلي ذي خاصية تنافسية تستوجب قدرة على الضغط وعلى مرونة الفعل والتخطيط.

إن للمسار التنموي بتونس تناقضات كبيرة بين الخطاب والممارسة وهذا خلق تباعدا تنمويا بين الجهات انعكس على مصالح الفئات الاجتماعية فلقد واجهت الدولة التونسية إشكالات صعبة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي برزت عبر اللا توازنات الهيكلية التي تعاني منها اغلب الجهات، فتختزل كل جهة اللا توازنات وهو ما خلق أزمات ومخاطر كبيرة جراء النمو المتفاوت المنعكس على الثروة والقدرة على توزيعها والاستفادة المنصفة أفضى هذا الى التباعد الاقتصادي والاجتماعي وإلى مسار متعثر للدولة لم تستطع السيطرة على التصدعات التي يعاني منها المجتمع التونسي فطرحت على نفسها جملة من التحديات في البرامج السياسية للأحزاب من اجل إدماج الفئات الاجتماعية التي همشتها الأنظمة السياسية السابقة التصدي لظواهر العنف والإرهاب والتهريب في سياق يصعب كسب هذا التحدي لجملة من الضغوطات الداخلية والخارجية منها أن المجتمع ينتظر من الدولة أن تعوض له ما حرمته منه الأنظمة السابقة أن يتحرر ويدمج ويتولى توزيع ثروات التنمية بالعدل ليتجاوز الفقر والبطالة والهشاشة الاجتماعية والإبعاد السياسي، انتظارات في قطاع التعليم والصحة والتغطية الاجتماعية وكل ما يعوز هذه الفئات المجتمعية فكان النزيف الداخلي وتفكك لبنى المجتمع وهو أكبر مشكل يهدد الفاعل الأوحد "الدولة"، إضافة إلى أنها لم تشرك القوى المجتمعية فكانت ترقع وتقلل من طبيعة الأزمة الهيكلية التي لحقت ببناها نتاج تنميتها المتخارجة لاقتصاد مشلول،

[74] العربي بشير،1998، مقاربة سوسيولوجية في التنمية الثقافة والمجتمع ،تونس، دار سحر للنشر، ص56

هذه الأزمة التي صعب استئصالها والتي تجلت من خلال تذبذب الخيارات الوطنية والبرامج التنموية الموجهة بتركات الاستعمار ورواسبه وروابطه وبالأنظمة السياسية السابقة التي حكمت تونس قبل الثورة التي يعسر فكها.

وهو ما جعل من تجربة التحول الديمقراطي صعبة التحقيق بالشكل الذي يرضي هذه القوى وكانت معالجتها للمشكلات المجتمعية مجرد ذر الرماد على العيون وتخفيف للحرمان والفقر وهو ترقيع لفجوة القطيعة التي برزت بين فئات المجتمع فئة غنية وأخرى فقيرة ذابت بينهما الفئة الوسطى فكانت مشكلات الهجرة نتيجة لهذا الفشل ومشكلات الاقتصاد غير المهيكل ومشكلات التهريب والعنف و التعليم والانتقال الديمقراطي والبطالة وانتفاخ القطاع الثالث كقطاع السياحة مثلا الذي احتوى أكثر من طاقته لان الصناعة غائبة والفلاحة تقليدية، أيضا هامشية لصغار الفلاحين والمنتجين نتاج فشل الدولة في تحقيق المعادلة وكانت كل هذه تمظهرات لاقتصاد مشلول يعيش أزمة هيكلية ترسبت في بنية المجتمع ولم تستطع الدولة استئصالها وهو ما افرز موطن تمايزات اجتماعية (التهميش،الإقصاء،إدماج البعض وإقصاء البعض الآخر).

فتعدد البرامج الدالة على تذبذب السياسات التنموية مستندة إلى الوثائق التنموية الرسمية والمخططات المعبرة عن خياراتها والتي تنم عن كونها فعلا مفروضا مسقطا من الخارج وهو ما اضعف المجتمع ودفع الدولة لابتلاعه بعدما كيفته مع متطلبات اقتصادها التابع، فكانت ارادويتها للعملية التنموية كعملية مركبة لم تستعد فيها فئات المجتمع بجهاتها وقطاعاتها، وهنا يصبح النسق الاجتماعي "النسق المترابط بالقسر" يعبر عن الأزمة الاجتماعية الخانقة التي تعيشها البلاد وخاصة القوى المجتمعية التي أصبحت تشعر بالمرارة والإقصاء والتهميش وموت الأمل لديها في تحسين أوضاعها الاجتماعية.

وهنا نتحدث عن نهاية الدولة الوطنية ودعمتها في ذلك المنظمات العالمية و لسيما البنك الدولي لتجاوز المديونية التي كانت تتخبط فيها وهو ما هدد وظائفها ووجودها فالانفتاح الاقتصادي والسياسي الذي توصي به الهيئات الأممية قد يؤدي إلى تأكل برامجها وتراجع الحكومات عن تمويلها ليصبح حديثنا عن" فردنة التنمية وأولوية سلطة السوق"[75]، التي قادت التنمية وفق قاعدتين المنافسة والجودة عبر ما تتيحه الاستراتيجيات التنموية من فرص اقتراض واستثمار وتصبح فيه التنمية رهان فاعلين

[75] Jacque delcourt,1992, « globalisation de l'economie et progrés social, l'Etat à l'heure de la mondialisatio, in Futuribles N°16, Avril 1992.

فرديين يدعون للمخاطرة والاستثمار وتوفير احتياجاتهم بعد ان اصبحت خدمات الدولة للسكان مرتبطة باسهامهم فيها.

و"لقد أثرت مراجعة التوجهات السياسية وانتهاج الدولة لخيار التحرر الاقتصادي غلى مسارات التنمية بمختلف الجهات حيث أن إعادة توزيع الأدوار بين الخاص والعام والتخلي التدريجي كان أثره أكثر سلبية على المتخلفة والتي لم تستكمل بعد تركيز آليات وشروط الفعل التنموي ثم تأكد هذا التفاوت مع تقلص دور الدولة".[76]

وضمن هذا السياق تعرضت الدولة لضربات قوية من تدفقات العبر الوطنية الاقتصادية والمالية والثقافية والإعلامية وأصبحت هذه الأجهزة تتخلى من رقابة الأجهزة الحكومية وأصبحت حدود الدولة تتآكل ولم تعد قادرة على القيام بوظائفها التقليدية وحتى سيادتها أصبحت مرتبطة عضويا بمتانة بنيتها الاقتصادية في "زمن تذبح فيه السيادة على باب صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية."[77]

ولم يكن تذبذب الخيارات الوطنية المحدد الوحيد لهشاشة المسار التنموي بل كان للعوامل الخارجية دورها في نحت مسار التنمية وبالتالي انعكاساته الوخيمة على الجهات ويتم ذلك حسب تنظيرات André Gunder Frank بتحالفات مصالح قوى المركز لتنمية تخلف هذه المجتمعات وابتلاع استحقاقاتها من عملية التحديث التي تستوجب ضرورة عند القيام بهذه العملية تحطيم قوى التبعية وباستقلالية اقتصاد هذه البلدان لا بان تكون مكملة للقوى الامبريالية حسب مدرسة التبعية.

وضع حددته تدهور عدة بنى فالبنية الاقتصادية محكومة بتدهور قيم التبادل وبنية سياسية اتسمت بتحالف دول المركز و بعض القوى وتخوم التنظيم العالمي لتقسيم العمل وبنية ثقافية تبث ثقافة رأسمالية لوضع أطرافها على سكة التبعية وتحويلها لمجتمعات مستهلكة فأضحت هيمنة المركز على المحيط مهيكلة بإتقان لتكبيل كل فاعل يطمح للتغيير.

ليس هذا فقط بل انه لإتباع الدولة التونسية لتوجهات أرباب رأس المال تحالفت الرأسمالية المحلية مع الرأسمال العالمي حسب تعبير سمير أمين وضرب التصنيع وإعاقة مساره لكي لا تتم إعادة الهيكلة وأصبحت تونس مجرد مطمور تستنزف ثرواته الطبيعية و المنجمية والطاقية وثرواته

---

[76] الاتحاد العام التونسي للشغل،التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد مرجع سابق ،ص33

[77] سلامة، غسان، 2002،"،نقد الفكرة العربية من موقع التمسك بها ،في مجلة المستقبل العربي" ،عدد275 ،جانفي 2002،ص19

الفلاحية لأنها مجبرة على الانخراط ضمن نظرية تكامل الاقتصاديات العالمية أو ما يطلق عليه العولمة التي تفترض شرطين أساسيين الجودة والمنافسة التي يتحكم فيها منطق السوق ولا يراعي فيها وضع مجتمعات تصنعت وانتهت وأخرى لم تلتحق إلى اليوم بالركب وهو ما يتنافى مع منطق نظرية الاعتماد المتبادل وما يعمق من أزمة المجتمع التونسي ويعسر مساره ويُكيّف ادوار الدولة حسب منطق مهندسي العولمة و يؤدي الى آثار وخيمة لم توعد بها الفئات الاجتماعية والى تهميش أطراف اجتماعية مثل النقابات وإضعاف المجتمع المدني.

وبالتالي فرض صيغة نمطية لكي لا تبرز مطامح الفاعل المحلي وعدة أطراف اجتماعية أخرى رغم مقاومته الشديدة وإصراره على الانبثاق وفرض رؤية بديلة لازمة الدولة الوطنية لقدرته على الفعل وعلى الحركة كمحصلة تفاعل مع تراكمات التجربة السياسية التنموية لتونس وهو ما يشرع الحديث عن حالة الغليان التي عاشها المواطنون طيلة سنة 2019.

إن أحداث الاحتجاج وفعل الرفض تعبيرات اجتماعية لغياب العدالة الاجتماعية مصدرها يعود بالأساس إلى خلق التفاوت في توزيع الثروة جراء سياسة الانفتاح الاقتصادي مما أدى إلى وجود مجموعة من التحولات الأساسية في بنية المجتمع تلك التي يمكن إجمالها في سيادة علاقات السوق الرأسمالية وازدياد محاولات الأنشطة الخاصة والمبادرات الفردية والبعد عن آلية التخطيط، وتقليص دور القطاع العام والحد من تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وتخفيض قيمة العملة وارتفاع الأسعار وفتح أبواب الاقتصاد على مصراعيها أمام الاستثمارات والسلع الأجنبية والإغراق في الديون وهو ما يساهم في إعادة توزيع الدخل في صالح الرأسمالية مقابل الحاق الضرر ببقية فئات المجتمع.

كما أن السياسات التنموية في تونس ساهمت في تعميق الفوارق بين الجهات وكرست لا توازنات جهوية وقطاعية ومركزية مجحفة خلال برمجة الاستثمارات الجهوية وبرز ذلك من خلال المؤشرات الإحصائية التي وفرتها الإحصاءات الوطنية داخل أقاليم البلاد وجهاتها، فالمناطق الداخلية بمؤشراتها الدالة على مستوى عيشها ومستوى التنمية فيها والذي سجل مراتب متدنية بالمقارنة مع باقي الجهات على مستوى التجهيزات والمعدات والاستثمار في الموارد البشرية والبنية الأساسية هي الأضعف في البلاد. كما أن الانجازات التنموية بقيت دون متطلبات التنمية كما وكيفا، ويتجلى ذلك

من خلال ضعف عدة قطاعات منها القطاع الفلاحي نتيجة تشتت الملكيات وعدم مجابهة الفلاحين الحاجات المتزايدة من اجل الارتقاء بمحصولهم الزراعي والوضع العقاري له تاريخه يتصف بأهمية "الأراضي الاشتراكية (أراضي مسندة ومرعى وأراضي مفوت فيها وأراضي غير مسندة) والدولية (جبال أراضي فلاحية وعمرانية والسباخ) والخاصة "[78] والتي لم تحاول الدولة الإسراع في تصفيتها إلا في أواخر الثمانينات عبر بعث مجالس وصائية محلية في كل ولاية بجانب المجالس الجهوية على نطاق الولاية كما يشكو هذا القطاع من مسالة ضعف التصدير للخارج وعدم تكفل الدولة بالمسالك المؤدية الى ذلك.

كما أن الوضع الاقتصادي يتصف بالتبعية الاقتصادية فالسياسات الاقتصادية لم تكن مستقلة عن الرأسمال العالمي بل كانت جزء من سياسات هذا الرأسمال فقد انبنت سياسة الحكم على الارتهان للرأس المال العالمي والخضوع لحزمة من الشروط التي كان يروج لها ويفرضها كقاعدة على جميع البلدان المتخلفة شروط نابعة من تصوره لمسالة التنمية في هذه البلدان. سياسة رأس المال الاحتكاري المبنية على مزيد من الهيمنة والتي انعكست سلبا على جموع الفئات الفقيرة وضاعفت الاستغلال و التفقير والبطالة وأغرقت البلاد في الديون وأدت الى هجرة الموارد البشرية من الهجرات الداخلية كما أضعفت إشعاع مراكز الولايات باعتبارها مناطق حضرية مع محيطها الجهوي واضعفت تنافسية الجهات وجاذبيتها.

وضع اقتصادي سهل عدة عمليات لتسريح العمال في ظل تغيرات في تشريعات الشغل لصالح المشغلين وفي ظل تضييق على العمل النقابي وأدى إلى انتشار العمل غير اللائق والعمل بالمناولة مع الانحدار في القدرة الشرائية للأجراء على إثر الزيادات المجنونة للأسعار وتهاوي مستوى الخدمات الاجتماعية في ظل لا توازنات تنموية بين الجهات.

وضع تراجعت فيه الدولة عن أدوارها مما عمق معضلتي البطالة والتهميش وهي أحد أبرز مظاهر الحيف الاجتماعي الدال على فشل السياسة الاقتصادية المتبعة بعد الثورة التي أثرت على الفئة الشبابية اجتماعيا ونفسيا ليصل مستوى الإحباط واليأس ذروته كما أفرزت انحرافات عديدة منها الولوج إلى عالم الجريمة وتعاطي المخدرات والهجرة السرية هروبا في قوارب الموت من الوضع المزري و بحثا عن شغل.

---

[78] الاتحاد العام التونسي للشغل، 2010 ، التشغيل والتنمية بولاية قفصة الواقع والافاق، تونس ، ص101

كـما تأثـر هـذا الوضـع بالمديونيـة الكارثيـة التـي دفعـت هـذه الدولـة إلى الترفيـع في المداخيـل عـبر إعـادة هيكلـة نظـام الجبايـة والترفيـع فيهـا لتتحمـل أعباءهـا فئـة الأجـراء والطبقـات الشـعبية وهـو مـا أدى إلى تدهـور القـدرة الشرائيـة للأجراء وللفئات الشـعبية.

سياسـة جعلـت الاقتصـاد التونـسي مرتهـن لاقتصـاد السـوق ولنظـام العولمـة فأضحـت خدمـة المديونيـة أولويـة مطلقـة عـلى حسـاب تنميـة المجتمـع "فأصبحـت خدمـة المديونيـة تكلـف أربعـة أضعـاف قيمـة الاسـتثمار العمومـي العـام"[79]، وهـو مـا يبـين اسـتنزاف محاصيـل الماليـة العموميـة لصالـح هـذا الديـن وتحويـل وجهتهـا نحـو الرأسـمال الخارجـي وأغرقـت البـلاد في الديـون وتـرك مجـال واسـع للفسـاد والسرقـة تحكـم في التوجهـات الاقتصاديـة لمراكمـة الـثروة عـلى حسـاب الفئـات المفقـرة مـع تصاعـد لنفقـات مؤسسـة الأمـن المحكمـة القبـض عـلى هـذه الفئـات وهـو الـشيء الـذي هيـأ لاحتجاجـات متواتـرة طيلـة سنة 2019.

إن اتسـاع الهـوة بـين الحاكـم والمحكـوم تتجسـد في عـدة تمظهـرات منهـا الثقافـة الإنسـحابية ونعنـي بهـا انسـحاب الفـرد مـن الحيـاة السياسـية التـي يراهـا لا تعـبر عـن خياراتـه وممارسـاته وذاتـه وتتجسـد في عـدم الترشـح وعـدم التصويـت وعـدم الانخـراط في الأحـزاب والفسـاد السـياسي: يتجسـد في المجتمعـات التـي تعـاني مـن مجموعـات حاكمـة تسـتأثر بالسـلطة والـثروة وتوظـف المـال السـياسي الفاسـد في شراء الذمـم و الـولاءات والتشـبث بالسـلطة والعنـف والتطـرف ويتولـد عـن علاقـات الهيمنـة بـين الحاكـم والمحكـوم مثـلا رفـض أو الاحتجـاج عـلى نتائـج الانتخابـات و الزبونيـة وهـي مظهـر مـن مظاهـر الفسـاد السـياسي والبحـث عـن منصـب في السـلم السـلطوي يقابلـه انشـغال للحصـول عـلى الثروات من طرف الفاعل السـياسي.

كـما تتعلـل الدولـة بالإصـلاح السـياسي وبنـاء المؤسسـات خاصـة إذا كانـت في سـياق خصـوصي مثـل تونـس وهـو التحـول الديمقراطـي متجاهلـة أن هـذا الإصـلاح السـياسي هـو" عمليـة تغيـير في الأجهـزة والمؤسسـات السياسـية وأسـاليب عملهـا وأهدافهـا وإلى تمكـين الأفـراد مـن ممارسـة خياراتهـم السياسـية بـكل حريـة وتمكينهـم مـن المشـاركة السياسـية... وهـو عمليـة اجتماعيـة مخططـة تتحقـق عـبر سلسـلة مـن المراحـل وهـي عمليـة مجتمعيـة تخـص المجتمـع السـياسي كلـه أي الدولـة ويجـب أن تجمـع هـذه العمليـة بـين الخصوصية ومرتكـزات الديمقراطية".[80]

---

[79] الحامدي بشير،نفس المرجع،ص73

[80] حامد خالد، المجتمع المدني و السلطة والشرعية، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، عمان، 2018، ص ص 82-81

وان من عوائقه عدم استكمال البناء المؤسساتي وتأزم العلاقة بين السلطة والمجتمع: نتيجة عدم انعكاس القوى المجتمعية داخل الهيئات الحاكمة وسياساتها وممارساتها وأهدافها ومصالحها وطموحاتها وهذا ما يقدح في شرعية وجودها ويجعلها تتميز بالقبلية السياسية أي أن المواطن يشعر بأنه عضو في تحالف قبلي واسع يظهر فيه ولاء لشيخه المترأس للتحالف مقابل حصوله على غنيمة أو مقابل الشعور بالأمن.. كما تتميز أيضا بالميراثية أي أن توريث السلطة جعل الحكم يتحول إلى مؤسسة عائلية وأصبحت القبيلة السياسية مصدر الشرعية وأداتها في الحكم لتنشا الدولة التسلطية وهو شكل من أشكال التنظيم السياسي يتحول إلى حكم العناصر الإيديولوجية في توزيع السلطة والتبعية للخارج وانتشار الفساد السياسي والإداري أي أن يكون هذا الفساد جزء من بنية الدولة فيعمق ذلك الأزمات التي التي يعيشها المجتمع.

إن ظروف النضال أمام شعوب العالم الثالث تتيح لها إحراز التقدم في عملية إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي وتجمد إمكانيات الدول وسياستها القائمة على القهر والظلم ومن هنا يجب أن تطرح البدائل التنموية الجادة لمجتمع يبحث عن تاريخانيته أي أن يبحث المجتمع عن محركاته الاجتماعية لسيره وحركته.

يجمع الباحثون في الفكر التنموي على ضوء التجارب العديدة التي خاضتها المجتمعات على أهمية الدور التدخلي المحفز للدولة الذي يأخذ عدة أشكال في توجيه عملية التنمية فيعرفها مانويل كاستلس على أنها" الدولة التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عملية تنموية متواصلة لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي"[81] إضافة إلى ذلك قدرتها على إجراء تحولات هامة في النظام الاجتماعي و العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مع الحذر بان لا يخلط هذا النموذج بين النمو والتنمية وينظر إليهما بأنهما مترادفان دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

إن التنمية الحقيقية تقوم على أسس اقتصادية مستقلة من قدرات وكفاءات وطنية وتطويرها بشكل خبرات ومعارف فردية ومؤسسات قادرة على التعبئة في المشروع الوطني والتصنيع الحقيقي للبلاد للتخلص من التبعية ومن المشاكل الاجتماعية العديدة أي أن يكون للدولة وللقوى المجتمعية فعلا إراديا يختار قرار سياسي واع وسيادي للمراكمة النوعية التي تطال كل جوانب الحياة.

---

[81] عبد العزيز القاسم، في الاجتماع السياسي و الاقتصاد وفقه الاصلاح ، الشبكة العربية للنشر ، بيروت، 2010، ص 335

كما يجب أن تقوم التنمية على التغيرات الجذرية من داخل المؤسسات و البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية القائمة لتفرز علاقات جديدة على أنقاض العلاقات الإنتاجية القديمة لتكون مشروعا شاملا ومتكاملا وهو ما يستوجب تدخل الدولة وتوجيهها وتحمل مسؤوليتها لإنجاح مسار التنمية بإحداث تغيرات قانونية ومؤسساتية وتنظيمية جادة ومن هذا المنطلق يجب أن تكون التنمية قادرة على "أن تحقق انجازات معينة على صعيد بعض القطاعات الاقتصادية ولكنها تبقى تنمية مشوهة وموجهة نحو الخارج لتلبية احتياجات التطور الرأسمالي في المركز".[82]

علاوة على ذلك الاعتماد على زيادة الاستثمارات وعلى التصنيع الوطني للمواد الفلاحية والمنجمية وتصديرها بأثمان تحترم قيمة هذه المنتجات تنقل المجتمع التونسي من حالة التخلف الاقتصادي والتبعية إلى وضع تنموي سيادي ومحترم وتراعي وفرة اليد العاملة التونسية وأجورها والقدرة الشرائية للمواطن من خلال تشغيله وعدم استغلاله في سوق العمل كما تراعي حقهم في التنظم والعمل النقابي ونظم الرعاية الاجتماعية.

كما يجب أن يراعي التصنيع لإحداث هذه التنمية تشريك الفاعلين الاجتماعيين خاصة في صنع القرار وبالتالي حضور الديمقراطية أيضا، عدم الإضرار بالبيئة لإنجاح هذه التنمية فغاية التنمية الإنسان وظروف عيشه ورفاهيته أيضا إتباع السياسات التنموية الحازمة هو قطع مع علاقات التبعية وتخلص من قيود يفرضها التقسيم الدولي للعمل وتجاوز للازمات الحقيقية التي يعيشها المجتمع التونسي.

زد على ذلك يجب فرض مفهوم جديد في القطاع العام والخاص أي "مجموعة المؤسسات العامة والقطاعات التي تتبع في تكوينها ومراسيم تنظيمها إلى الدولة، فالدولة هي التي تساهم في رأس مال هذه المؤسسات، حتى ولو كانت منتجة أو غير منتجة، يقابل القطاع العام ما يسمى بالقطاع الخاص أي المؤسسات التي يملكها أفراد محددين أو جماعات أو شركات مساهمة. وحُدد القطاع العام مع مظاهر الحداثة والعولمة ومن الأمثلة على مؤسسات القطاع العام (جامعات الدولة، المدارس الرسمية، الضمان الاجتماعي والصحي، قطاع الكهرباء، قطاع المواصلات والاتصالات..) إما أمثلة القطاع الخاص(السياحة الفنادق، المطاعم، الاتصالات، مؤسسات تعليم عالي وثانوي...)".[83]

---

[82] ابراهيم مشورب، التخلف والتنمية دراسات اقتصادية ، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2002، ص 131

[83] سميح غانم، موسوعة مصطلحات علم الاجتماع، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ص 335

يعني هذا المفهوم مسؤولية هذه المؤسسات تجاه المجتمع أي" هي التزام مستمر لقطاع الأعمال من اجل التصرف أخلاقيا والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين الظروف المعيشية لليد العاملة وعائلاتهم وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام "[84]، وتعد فكرة تحمل المؤسسات الاقتصادية مسؤولياتها تجاه المجتمع تعبير عن استجابتها للضغوط الحقيقية التي يعيشها والتي يجب أن تساهم في حلها لما لها من تأثيرات خطيرة على البيئة وعلى حقوق الإنسان خاصة ما يتعلق بالأجور وظروف العمل كما تعني" وجود عقد ضمني يحدد واجبات القطاع الخاص ومسؤولياته تجاه المجتمع ويقيس أثر النشاط الاقتصادي في مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وفي الواقع يوجد غموض ودراية غير كافية من جانب الأفراد والشركات بمفهوم المسؤولية المجتمعية لرأس المال وابعاده ومدى تطوره".[85]

إن ضغط المجتمع المدني كرد فعل على الشركات الخاصة هو نتيجة لغياب القوانين الملزمة لهؤلاء الفاعلين الاقتصاديين ولضمان مساءلتهم لأن مثل هذه الشركات تعشش في مجتمعات في طريقها إلى تحقيق التنمية كما تكون فيها القوانين غير واضحة والرقابة صعبة وبشكل يقبل الجدل يمكنهم فعل ما يريدونه من انتهاكات اقتصادية ومجتمعية والنجاة بفعلتهم أو يمكنهم الامتناع عن القيام بما يجب القيام به لأنه لا يوجد التزام قانوني واضح لانتصابهم في تونس.

إن التطرق لهذا المفهوم - المسؤولية المجتمعية - هو حديث عن طبيعة العلاقة بين الحكومة التونسية والقطاع العام و الخاص و المجتمع المدني بمجموعات ضغطه، حيث حل القطاع الخاص محل القطاع العام فتقلص الدور الاقتصادي لهذا الأخير في دورة النشاط الاقتصادي وفي توفير فرص العمل وهذا كان نتيجة تركز اهتمام الحكومة التونسية حول جذب الاستثمار الأجنبي عوض المحلي فزاد دور المجتمع المدني في الضغط بنشطائه إلى إيلاء أهمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والى فرض الحقوق التي يطالبون بها وفي الرقابة على الحكومة وعلى القطاع الخاص.

وهذا يفرض التزاما للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال التعاون مع العاملين و أسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات

---

[84] هدى رزق، " المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات"، في دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الاقطار العربية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، لبنان، 2013، ص223

[85] هدى رزق، " المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات"، في دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الاقطار العربية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، لبنان، 2013، ص225

الـشركات و التنميـة الاقتصاديـة وهـو التـزام يجـب ان يكـون مسـتمرا وثابتـا بتـصرف اخلاقـي وبتحسـين نوعيـة حيـاة الافـراد الناشـطين وغـير الناشـطين في الدورة الاقتصادية.

فتتعـد التسـميات المرتبطـة بالمسـؤولية المجتمعيـة لـرأس المـال فنجـد منهـا مواطنـة الـشركات والحوكمـة الجيـدة لهـذه الـشركات والتـي تشـمل بدورهـا أبعـادا كثـيرة منهـا الاقتصـادي والقانـوني والإنسـاني والأخلاقـي وتتركـز مهامهـا عـلى بعـض الأنشـطة منهـا العمـل الاجتماعـي ومكافحـة الفسـاد والتنميـة البشريـة والتشـغيل والمحافظـة عـلى البيئـة وهـي أنشـطة ضعيفـة جـدا في تونـس فيكـون اسـتثمار رأس المـال الاجتماعـي غـير قـادر عـلى تأديـة دوره و تحسـين كفاءة الأداء الاقتصادي للشركات.

إن أهميـة تبنـي هـذا المفهـوم المهـم اليـوم في تونـس يعكـس القـدرة عـلى محاربـة الفسـاد بأشـكاله ليضـع أطـرا جديـدة للرقابـة والمحاسـبة وليصبـح غايـة إلى تأسـيس منظومـة قانونيـة ومؤسسـاتية وأخلاقيـة جديـدة لضبـط وترشـيد أداء الـشركات العامـة والخاصـة وحمايـة الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة للأفـراد في تونـس ولتكـون الدولـة ناظـم وراع في الآن ذاتـه ولـكي لا تسـتبعد في عمليـة توزيـع الـثروة ولتحقيـق مفاهيـم مهمـة وهـي المحاسـبة والشـفافية ولتوسـيع دائـرة المصلحـة العامـة وإشراك كل هـؤلاء في عمليـة التنميـة والحوكمـة الرشـيدة وانخفـاض نسـب الفقـر والبطالـة ومسـتوى معيشـة الفئـات الاجتماعية وهي مسـائل في عمـق التنمية الاجتماعية.

فمـن" الأسـباب الرئيسـية للنمـو الاقتصـادي نجـد الزيـادة في رأس المـال أي توفـر اليـد العاملـة الماهـرة المدربـة وتوفـر رأس المـال وتوفـر التقنيـة الحديثـة وتوفـر المـواد الخـام أيضـا التقـدم التقنـي أي توفـر التقنيـات الحديثـة في الإدارة والتحكـم وعـلى برمجيـات الحاسـب الآلي المتقدمـة وتحسـين مسـتوى التعليـم أي جودة عالية".[86]

إن التنميـة في تونـس يجـب أن تنهـض بنوعيـة الحيـاة وتسـعى لبعـث مـدن مسـتدامة و تشـجع اسـتعمال وسـائل النقـل المسـتدام وترشـد اسـتهلاك الطاقـة وتشـجع اسـتخدام الطاقـة الجديـدة والمتجـددة وتعـزز قـدرة التأقلـم مـع تغـير المنـاخ ومجتمـع المعرفـة وتطـور الإدارة للنهـوض بالتنميـة المسـتدامة. ويكـون هـذا باسـتيعاب الحاجـات الاجتماعيـة التـي تنهـض للمطالبـة بهـا الحـركات الاجتماعيـة الاحتجاجيـة لا بإضعافهـا أو محاولـة عزلهـا عـن الفعـل السـياسي بحجـة عـدم تسـييس الحركـة وتوظيفهـا وعـدم تقديـم مـبررات للسـلطة

[86] حسن شحاتة و محمد حسان عوض، البيئة والتنمية المستدامة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، 2016، ص ص 67 68

لضربها والاستفراد بها، لكن بتهافت تلك الحجج تجد الأطراف السياسية والمدنية ببلادنا نفسها أمام مسؤولية تاريخية لمراجعة تمشيها السابق ووضع قدراتها السياسية والإعلامية لإسناد المواطنين البسطاء وهو أمر ممكن ووقع تأكيده في مواقع أخرى وبالإمكان تدعيمه الآن وهو يتطلب إرادة صادقة ورؤية عملية خلاقة.

فمن كوابح التنمية في هذه الجهات هشاشة بنيتها الأساسية والصحية والإشكالات العدة في القطاعات الحيوية التي لم تسع السياسات التنموية لمعالجتها بصفة جدية وهو ما هيأ الأرضية لوقوع أزمة هيكلية أرّقت عديد الفاعلين وألقت جانبا بمطالب طمحت إليها الفئات الاجتماعية منذ بداية عملية بناء الدولة الوطنية.

واستنادا عليه اقترح المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بديلا تنمويا جادا يخرج الدولة من الأزمات التي تتخبط فيها ويبلور استراتيجيات تنموية جهوية بديلة تراعي" تحقيق علاقة عضوية بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والتنمية الاجتماعية بشكل ينهض بالفرد باعتباره الهدف والوسيلة".[87]

فانطلاقا من وجود التفاوت بين الولايات فانه من الضروري ان تتسم تدخلات الدولة باعطاء الاولوية للولايات الاقل حظا وتتخذ هذه التدخلات طابعا خصوصيا وملائم للواقع التنموي لكل ولاية كما يجب التركيز على اللامركزية بين الجهات من خلال "اعتماد التدرج وضبط مجموعة من المراحل المترابطة والمكملة لبعضها البعض نذكر أهمها، القيام بجرد دقيق ومدروس للصلاحيات التي سيتم إحالتها إلى الجماعات المحلية، التفكير بعمق في توزيع الصلاحيات المحالة على الجماعات المحلية حسب الأصناف (بلديات، جهات، أقاليم)، وضع خارطة طريق زمنية لتنفيذ مسار اللامركزية واللامحورية، بعث هيكل وطني غير قطاعي يعنى بالتنسيق والمتابعة لمسار تركيز اللامركزية واللامحورية ومن أن يكون تحت اشراف رئاسة الحكومة، سن قانون أساسي خاص باللامحورية (loi organique) لتيسير التعامل بين السلطة اللا محورية (وهي التي تمثل السلطة المركزية بالجهة والمعينة من طرفها كالوالي على سبيل المثال) وهياكل الجماعات المحلية المنتخبة، تشريك واسع النطاق على المستوى المحلي والجهوي لمختلف شرائح المجتمع في وضع التصورات وعدم الاقتصار على أفكار وآراء الكفاءات رغم أهميتها (قانونية، اقتصادية، سياسية، علم الاجتماع...) واحترام الشفافية في الحسم السياسي لكل القرارات كشرط أساسي لتبني هذا المشروع.

---

[87] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، التقرير الاولي اي بديل تنموي عادل مستدام وديمقراطي؟ ،تونس، 2019، ص 43

[88] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، التقرير الاولي اي بديل تنموي عادل مستدام وديمقراطي؟ ، تونس، 2019، ص 72

خاتمة

إن مبحث الحركات الاجتماعية هو مبحث قديم متجدد بفاعليه وآلياته وقطاعاته وجغرافيات الاحتجاج فيه، وهو إعادة إنتاج للفجوات والفوارق الاجتماعية في تونس، كما أن بروز هذه الحركات كان ذو خصوصية منذ حراك 14 جانفي لنضج الوعي النضالي لدى فاعليه ونضج استراتيجيات وأنماط فعلهم وطرق التعبئة والتحرك ونضج الرهانات التي يتحركون من اجلها وبناء عليه أصبحت المطالب تستند على قاعدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تمت دسترتها منذ زمن في القوانين التونسية في دولة تنصل سياسيوها من الاضطلاع بمهامهم وعزوف هذه الدولة لمنحهم ابسط هذه الحقوق في الشغل والصحة والتعليم والعيش الكريم فتأجج الاحتجاج في قطاعات عدة في تونس ما هو إلا انعكاس لغياب هذه الحقوق المدسترة كما أن الاحتجاج في الجهات يعكس نفس الصورة من اختلال في التوازن التنموي والتوزيع غير العادل للثروات ولوجود تنمية حقيقية.

من هنا تشكلت رهانات الفاعلين للدفاع عن هذه الحقوق الإنسانية التي لا تستلزم تأويلا معمقا أو شيطنة لهؤلاء الفاعلين وتوجيها غير مبرر يعطل مسار التنمية في تونس أو يعطل المشاريع الاقتصادية التي يمكن أن تنهض بالجهات وترقع ما عجزت عن القيام به دولة. اللا رعاية الاجتماعية.

إن فشل السياسات التنموية في تونس يعود بالأساس إلى استفحال مظاهر الحرمان من الحرية وخاصة منها الحريات السياسية ومن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فتحقيق التنمية يستوجب نظما سياسية ديمقراطية وليست نظما خانقة تعوق التحفيز الاقتصادي وتفتقد للأمن الاقتصادي وهو نتاج الأزمات السياسية والاجتماعية التي عاشتها تونس بعد الثورة وهذا يرتبط عضويا بالحقوق والحريات الديمقراطية "فما نراه أساسيا للغاية إن الحرية السياسية والحريات المدنية والحقوق أمورا مهمة بشكل مباشر في ذاتها وليست بحاجة إلى تبرير غير مباشر في ضوء نتائجها على الاقتصاد والملاحظ إن الشعب الفاقد للحريات السياسية والحقوق والأمن الاقتصادي فإنه يكون محروما من حريات مهمة تهيء له مسؤولية قيادة حياته وتوجيهها ومحروما من فرص المشاركة في اتخاذ القرارات الحاسمة المتعلقة بالشؤون العامة ولا ريب في أن مظاهر الحرمان هذه تشكل قيدا على الحياة الاجتماعية والسياسية ويتعين النظر إليها باعتبارها عناصر تاسيسية للحرية الانسانية وانكارها يشكل عقبة في حد ذاته.

الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في تونس

تعتبر الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في تونس نتاج لسياسات انتهاك حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية ولتجاهل الدولة التونسية للمواطن وعدم التحاور مع القوى الاجتماعية التي طالما غيبت، وهو ما أنتج تجارب تنموية متذبذبة شوهت الاقتصاد وفككت البنية الاجتماعية التونسية عبر مختلف الأزمات والمخاطر التي أفرزتها والتي عجزت عن معالجتها كما أنها فرضت حلولا ترقيعية لا ترتقي لآمال وانتظارات المجتمع التونسي.

كل هذا سيدفع المواطن التونسي الى أن يتبنى سياسة عقابية للنخب السياسية من خلال العزوف عن الانتخابات وعدم المشاركة الواعية في اللعبة السياسية وهو ما سيضفي خصوصية للحركات الاجتماعية الاحتجاجية في موجتها الثانية التي تميزت بصبغتها السلمية مقارنة بالواقع الإقليمي المشحون بالحركات الاجتماعية العنيفة في الوطن العربي.

47 شارع فرحات حشاد، العمارة "أ"، الطابق الثاني 1001 تونس
الهاتف: 64 76 25 71 216+ الفاكس : 65 76 25 71 216+
contact@ftdes.net - www.ftdes.net/observatoire